

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في إسرائيل ومرتفعات الجولان لعام 2017

الملخص التنفيذي

تقرير حول الضفة الغربية وغزة بما في ذلك المناطق الخاضعة لاسلطة الفلسطينية، ملحق في نهاية هذا التقرير. يشمل هذا القسم إسرائيل وهضبة الجولان وقضايا تتعلق أساساً بالمواطنين الإسرائيليين في القدس. تتم تغطية القضايا المتعلقة أساساً بالفلسطينيين المقيمين في القدس في قسم "الضفة الغربية وقطاع غزة". في 6 ديسمبر/كانون الأول، اعترفت الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل. وموقف الولايات المتحدة هو أن الحدود المحددة للسيادة الإسرائيلية في القدس تخضع لمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين.

يصف القانون الأساسي الدولة على أنها دولة يهودية ويحمي حرية الضمير والإيمان والدين والعبادة، بغض النظر عن الانتماء الديني للفرد. دعا بعض المسؤولين الحكوميين وأعضاء الكنيست إلى إلغاء سياسة حظر صلاة غير المسلمين وإلغاء حظر الحكومة على أعضاء الكنيست في جبل الهيكل (أساس الهيكلين اليهوديين الأول والثاني)، والحرم الشريف (الذي يضم قبة الصخرة والمسجد الأقصى)، لكن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كرر دعمه العلني لكلا النوعين من الحظر. غير أن رئيس الوزراء سمح لأعضاء الكنيست، بمن فيهم عضوان يهوديان، بدخول المجمع ليوم واحد في أغسطس/آب، ودخل عضو واحد من أعضاء الكنيست اليهودي في 25 أكتوبر/تشرين الأول. وقد قام أحد أعضاء الكنيست المسلمين بإجراء زيارة دون إذن من رئيس الوزراء نتنياهو في 27 يوليو/تموز. وسمحت الحكومة لأشخاص من جميع الأديان بالصلاة في باحة الحائط الغربي الرئيسية في أقسام منفصلة للجنسين، لكنها استمرت في فرض حظر على خدمات الصلاة اليهودية المختلطة بين الجنسين.

في 25 يونيو/حزيران، علقت الحكومة اتفاق تسوية يناير/كانون الثاني 2016 مع الحركات اليهودية غير الأرثوذكسية بشأن "صلاة المساواة"، أي طقوس الحركة الإصلاحية والمحافظة اليهودية، جنوب باحة الحائط الغربي الرئيسية. وطبقت الحكومة بعض السياسات بناء على تفسيرات اليهود الأرثوذكس للقانون الديني. على سبيل المثال، فالزيجات الوحيدة التي جرت داخل البلد واعترفت بها الحكومة هي تلك التي عقدتها الحاخامية الكبرى، والتي ترفض عقد زيجات لمواطنين لا يعتبرون يهوداً، طبقاً لمعايير الحاخامية الكبرى.

في 14 يوليو / تموز، أطلق ثلاثة مواطنين مسلمين النار على ضابطي شرطة إسرائيليين، كلاهما دروز، فقتلوا بالقرب من مدخل جبل الهيكل / الحرم الشريف. وهرب المهاجمون إلى جبل الهيكل / الحرم الشريف، حيث أطلق ضباط شرطة إسرائيليون آخرون النار عليهم وقتلواهم. في 25 يونيو / حزيران، وبعد اعتراضات الأحزاب المتشددة على عناصر اتفاقية يناير / كانون الثاني 2016 مع الجماعات اليهودية غير الأرثوذكسية التي قدمت اعترافاً رمزياً لحركتي المحافظة والإصلاحية، صوت مجلس الوزراء على "تجميد" الاتفاقية. ذكرت وسائل الإعلام في 19 سبتمبر / أيلول أن رئيس الوزراء نتنياهو أعرب عن تأييده لمزيد من التعددية الدينية لليهود في إسرائيل، لكنه ذكر أنه "لن يحل" التفاوت بين القوانين القائمة على الهالاخاه (الشريعة اليهودية) والطقوس العامة التي تمارسها الأغلبية غير الأرثوذكسية.

وحافظت الحكومة على سياستها في عدم قبول طلبات جديدة للحصول على اعتراف رسمي من الجماعات الدينية، في حين ذكرت أن أعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها ما زالوا أحراراً في ممارسة دينهم.

ظلت نسبة الموارد الحكومية المتاحة للدراسات الدينية أو التراثية المتوفرة للمدارس الحكومية العربية واليهودية غير الأرثوذكسية أقل بكثير من الموارد المتاحة للمدارس الحكومية اليهودية الأرثوذكسية.

في 23 أبريل/نيسان، اكتشف القائمون على مقبرة المسلمين في يافا العديد من شواهد القبور المحطمة. وفي 4 سبتمبر/أيلول، وجه المدعي العام في منطقة القدس لرجل أرثوذكسي متطرف تهمة التهديدات بالقتل ضد زعماء يهود إصلاحيين والرسم على جدران كنيس للإصلاحيين في رعنا في نوفمبر/تشرين الثاني 2016. واستمر التوتر بين المجتمع الأرثوذكسي المتشدد وغيره من الإسرائيليين، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالخدمة في الجيش الإسرائيلي، والإسكان، والنقل العام، والمشاركة في القوى العاملة. أفادت وسائل الإعلام عن هجمات وتهديدات من قبل مهاجمين أرثوذكس متطرفين ضد الجنود وضد الذين يشجعون رجال الدين الأرثوذكس المتشددين على التجنيد في الجيش، بما في ذلك إلقاء الحجارة على وزير الدفاع أفيغور ليبيرمان في 8 أغسطس / آب، ونشر لافتات تهدد مدير قسم الموارد البشرية في الجيش الإسرائيلي اللواء موتي ألموز، في مايو/أيار ويونيو/حزيران، وحرقت دمي لجنود الجيش الإسرائيلي في 13 مايو/أيار. ووفقاً لمنظمات تبشيرية، ظلت المواقف الاجتماعية سلبية تجاه الأنشطة التبشيرية والتحول إلى ديانات أخرى. وظل بعض اليهود يعارضون النشاط التبشيري الموجه نحو اليهود، ويعتبرونه بمثابة مضايقة دينية، كما كان سلوك البعض عدائياً تجاه اليهود الذين تحولوا إلى المسيحية. ووصف شهود يهوه الهجمات العنيفة، مثل هجوم 20 يوليو/تموز الذي قامت به امرأة ضد امرأة من شهود يهوه في تل أبيب، فأصابت وجهها وساقها. وطبقاً لبطريركية اللاتين في القدس، حطم مخربون في سبتمبر/أيلول نوافذ الزجاج الملون وقاموا بأعمال تخريبية أخرى في كنيسة القديس أسطفانوس في دير بيت جمال بالقرب من بيت شيمش للمرة الثالثة خلال أربعة أعوام.

وتحدث السفير الأمريكي ومسؤولون من السفارة مع مسؤولين حكوميين وقادة الكنيسة حول أهمية الإبقاء على الوضع الراهن في جبل الهيكل/الحرم الشريف دون تصعيد التوتر من خلال أعمال أو بيانات استفزازية. وفي لقاءاته مع مسؤولين حكوميين وخطاباته العامة، شدد السفير ومسؤولو السفارة الأمريكية على أهمية التعددية الدينية واحترام جميع الجماعات الدينية. والتقى مسؤولون أمريكيون زائرون رفيعو المستوى، بما في ذلك الرئيس، وسفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، والممثل الخاص للمفاوضات الدولية، والمستشار الخاص للأقليات الدينية في الشرق الأدنى وجنوب ووسط آسيا، بمسؤولين حكوميين وجماعات دينية وزعماء المجتمع المدني للتأكيد على التسامح والحوار وسبل الحد من العنف بدوافع دينية. وركزت المبادرات التي تدعمها السفارة على الحوار بين الأديان وتنمية المجتمع، ودعت إلى مجتمع مشترك للسكان العرب واليهود. وشارك موظفو السفارة في مناسبات دينية تنظمها جماعات يهودية، وإسلامية ودرزية وطوائف مسيحية لإظهار دعم الولايات المتحدة للتعددية الدينية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد السكان بـ 8.3 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2017)، وهذا العدد يشمل المقيمين والمواطنين الذين يعيشون في مرتفعات الجولان، فضلاً عن 201,000 إسرائيلي في القدس الشرقية (تقديرات عام 2014) ووفقاً للتصنيف الديموغرافي للمكتب المركزي للإحصاء، يشكل اليهود حوالي 75 بالمائة من السكان، والمسلمون 18 بالمائة، والمسيحيون 2 بالمائة، بينما يشكل الدروز 1.6 بالمائة. أما النسبة الباقية، وهي 4 بالمائة، فتتألف من الذين يصنفهم المكتب المركزي للإحصاء ضمن فئة "طوائف أخرى" - وهم في غالبيتهم أشخاص، بما في ذلك العديد من المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق، والذين يعرفون أنفسهم بوصفهم يهوداً ولكن لا ينطبق عليهم التعريف اليهودي الأرثوذكسي لمصطلح "يهودي"

والذي تستخدمه الحكومة في الإجراءات المدنية - وكذلك مجتمعات صغيرة نسبياً من السامريين، والقرائين، والمسلمين الأحمديين، وشهود يهوه. وتتكون غالبية المواطنين غير اليهود من الذين ينحدرون من أصول عربية. وهذا يشمل 134,000 من أصل 170,000 مسيحي، وفقاً لتقرير صدر في 3 أبريل/نيسان من مركز أبحاث ومعلومات الكنيست. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لبطريكية اللاتين في القدس، هناك ما يقرب من 65,000 من العمال المسيحيين غير المواطنين في البلاد، معظمهم من آسيا. كما يوجد قرابة 27,500 مهاجر مسيحي "غير نظامي" من إريتريا وحوالي 79,000 شخص تجاوزوا فترة التأشيرات السياحية، ومعظمهم مسيحيون من أوكرانيا وجورجيا.

ووفقاً لاستطلاع أجرته منظمة هيديوش المحلية غير الحكومية نُشر في سبتمبر / أيلول، فإن 59 في المئة من اليهود الإسرائيليين لا ينتمون لأي تيار ديني، و 18 في المئة منهم "أرثوذكس صهيونيون"، و 11 في المئة "أرثوذكس متشددون" (بما في ذلك 2 في المئة ممن اختاروا "الأرثوذكسية الصهيونية المتشددة")، واختار 6 في المئة "حركة الإصلاح"، و 5 في المئة "الحركة المحافظة". وهناك أيضاً مجموعة من حوالي 20,000 من اليهود المسيحيين، بحسب ما أفادت الجماعة اليهودية المسيانية.

وتتركز المجتمعات البدوية المسلمة في النقب والعديد من الغالبية الدرزية والمسيحية، والجاليات الإسلامية في منطقة الجليل، بعضها متجانس والأخرى مزيج من هذه الجماعات. وهناك عدد من الجماعات المحلية الدرزية في مرتفعات الجولان، فضلاً عن الطائفة العلوية في قرية العجر.

ووفقاً للإحصاءات الحكومية، اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول كان هناك 86,870 عامل أجنبي قانوني في البلاد و 74,212 عامل قانوني فلسطيني، و 18,555 عامل غير شرعي (وهذا لا يتضمن الفلسطينيين). لم يكن لدى الحكومة أي معلومات عن عدد العمال الفلسطينيين غير الموثقين. ووفقاً للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد حوالي 38,000 مهاجر وطالب لجوء أفريقي مقيمين في البلاد. ويشمل العمال الأجانب والمهاجرون بروتستانت، وروم كاثوليك، وأرثوذكس وبوذيين وهندوس ومسلمين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

لا يوجد دستور. ويصف القانون الأساسي البلد بأنه "دولة يهودية وديمقراطية" ويشير إلى إعلان قيام دولة إسرائيل، الذي يتعهد بحرية الدين والضمير، والمساواة الكاملة في المجالين الاجتماعي والسياسي، بغض النظر عن الإنتماء الديني.

ووفقاً لأحكام المحكمة العليا، فإن النظام الأساسي الخاص بكرامة الإنسان وحرية يحمي حرية ممارسة المعتقدات الدينية أو عدم ممارستها، بما في ذلك حرية الضمير والإيمان والدين والعبادة، بغض النظر عن ديانة الفرد. ويشمل القانون أحكام الحرية الدينية للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان في إطار القانون المحلي للبلاد.

تحتفظ الحاخامية الكبرى بالسلطة على إصدار شهادات التحول إلى اليهودية داخل البلاد بموجب التفسيرات الأرثوذكسية للشريعة اليهودية. يتكون مجلس الحاخامية الكبرى من الحاخامات الأرثوذكس الذين يتم

اختيارهم من قبل جمعية تتألف من الحاخامات وقادة الحكومة المحليين، ووزراء الحكومة، والأشخاص العاديين الذين تعينهم الحكومة.

وتقدم الحكومة التمويل لكل من برامج التحول الأرثوذكسية وغير الأرثوذكسية. ولا يتمتع أقارب المتحولين اليهود بحق الإقامة، باستثناء أطفال المتحولين الذكور أو الإناث الذين ولدوا بعد اكتمال تحول الوالدين. ويمنح القانون الذي بدأ سريانه في مايو/أيار الصلاحية للحاخاميات المحلية لتحديد من يمكنهم استخدام طقوس الميكفا، مما قد يحول دون تمكن اليهود من حركتي الإصلاح والمحافظة من استخدام هذه المرافق للتحويلات.

يعترف القانون باليهودية والمسيحية والإسلام والدروز والدين البهائي. وتشتمل الجماعات الدينية المسيحية المعترف بها وفقاً لنظام المحكمة العثمانية المُعتمد على: الأرثوذكس الشرقيين، اللاتين (الروم الكاثوليك)، الغريغوريين الأرمن، الأرمن الكاثوليك، السريان الكاثوليك، الكلدان أو (الكلدان الكاثوليك الأحاديين)، الملكيين الكاثوليك اليونانيين، الموارنة، السريان الأرثوذكس والاسقفيين الانجيليين. يتم الاعتراف بالجماعات الانجليكانية والبهائية من خلال قانون من عهد الانتداب البريطاني تبنته الحكومة. ولا تعترف الحكومة بالطوائف الدينية الأخرى، بما فيها الطوائف البروتستانتية الرئيسية التي لها وجود في البلد، باعتبارها جماعات عرقية دينية متميزة. هناك مساران قانونيان للحصول على اعتراف رسمي، وفقاً للقوانين المعتمدة من فترة الانتداب البريطاني: من خلال إعلان الحكومة رداً على إلتماس يُرفع إلى مكتب رئيس الوزراء وفقاً للأمر الاستشاري، أو عن طريق تقديم طلب التماس إلى وزارة الداخلية للاعتراف بها. ويمكن للجماعات التي رفضت طلباتها أن تستأنف الطلب لدى المحكمة العليا.

الجماعات الدينية المعترف بها معفاة من الضرائب المفروضة على أماكن العبادة ويمكن أن يكون لها محاكم منفصلة لتطبيق قانون الأحوال الشخصية الخاص بدينها. وتتلقى بعض الديانات غير المعترف بها، مثل شهود يهوه، إعفاء من ضريبة الأملاك على دور العبادة، على الرغم من أن البعض الآخر، مثل البوذية والجماعة السينتولوجية، لا يحصل على ذلك. وقد ذكرت الحكومة أن تحصيل الضرائب من الديانات غير المعترف بها يتم من قبل السلطات المحلية وفقاً للقانون، ولكن لم تذكر لماذا تحصل بعض الديانات غير المعترف بها على إعفاء من ضريبة الأملاك ولا يحصل غيرها على ذلك. لا يحتاج أعضاء الطوائف الدينية المعترف بها سوى موافقة وزارة الخارجية للحصول على تأشيرات الإقامة، إلا أن أعضاء الطوائف غير المعترف بها يحتاجون أيضاً إلى موافقة وزارة الداخلية للسماح بالبقاء أكثر من 5 سنوات في البلاد.

ينص التشريع على إنشاء مجالس دينية للمجتمعات اليهودية والدروزية. وتحظى وزارة الخدمات الدينية بسلطة متابعة المجالس الدينية اليهودية في البلد وعددها 133، والتي تقوم بالإشراف على تقديم الخدمات الدينية للمجتمعات اليهودية. وتقوم الحكومة بتمويل نحو 40 بالمائة من موازنات المجالس الدينية بينما تمول البلديات المحلية ما تبقى. لدى دائرة شؤون الجماعات غير اليهودية التابعة لوزارة الداخلية صلاحية النظر في القضايا الدينية المتعلقة بالجماعات غير اليهودية وتشرف على مجلس ديني للدروز. وتعد دائرة شؤون الجماعات غير اليهودية مجلساً دينياً يتألف من جميع الديانات المعترف بها، بما فيها اليهودية، وهو بمثابة منتدى نقاش للجماعات الدينية المعترف بها.

يجرم القانون الإزعاج المتعمد وغير المنصف لأي اجتماع من الأشخاص المجتمعين بصفة قانونية للعبادة، أو الاعتداء على أي شخص في مثل هذا الاجتماع. كما يجرم أيضاً التدمير، أو الإضرار، أو التدنيس المتعمد لأي شيء يعتبر مقدساً من قبل أي مجموعة من الأشخاص، مع عقوبة ثلاث سنوات في السجن.

ويتطلب القانون من الأفراد الحصول على تصريح من وزير الداخلية أو رئيس الوزراء للسفر إلى بلدان "معادية"، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، التي هي مقصد لمشاركين في الحج. ويعاقب على السفر غير القانوني بالسجن أو الغرامة إذا لم يطلب المسافر موافقة مسبقة.

التبشير قانوني، لكن من غير القانوني تبشير شخص دون سن 18 عاما دون الحصول على موافقة من كلا الوالدين. ويحظر القانون تقديم منفعة مادية في سياق التبشير.

ويجزم القانون إلحاق الضرر أو الدمار بالأماكن الدينية أو تدنيسها (مع إمكانية السجن لمدة سبع سنوات)، والتصرفات التي "تضر بحرية وصول" المصلين إلى الأماكن المقدسة (مع إمكانية السجن لمدة خمس سنوات). ويتم توفير حماية إضافية لمواقع دينية تعتبر أثرية بموجب قانون الآثار. وزارة السياحة هي المسؤولة عن حماية وصيانة المواقع الدينية غير اليهودية، في حين تحمي وزارة الخدمات الدينية وتحافظ على المواقع الدينية اليهودية. وينص القانون أيضا على السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات لاتخاذ إجراءات "من المرجح أن تنتهك مشاعر أعضاء الديانات المختلفة" فيما يتعلق بالمواقع الدينية. ويمنح القانون الحكومة، وليس المحاكم، سلطة البت في نطاق الحق في العبادة في بعض المواقع الدينية، وقد أيدت المحكمة العليا هذه السلطة الحكومية.

توفر الحكومة مدارس عامة منفصلة للأطفال اليهود، يتم فيها التدريس باللغة العبرية، ويتم تدريس الأطفال العرب باللغة العربية. وبالنسبة للأطفال اليهود، هناك نظامان منفصلان من المدارس الحكومية، أحدهما للعائلات المتدينة والآخر للعائلات العلمانية. ويمكن للعائلات الفردية أن تختار نظام المدارس الحكومية التي تريدها لأولادها بغض النظر عن انتمائها الإثني أو الديني. وبموجب القانون، توفر الدولة ما يعادل تمويل المدارس العامة لنظامين من المدارس الدينية المتشددة، تابعين للتوراة اليهودية المتحدة هما نظام "التعليم المستقل" ونظام "نوع التعليم التوراتي" التابع لشاس.

وينص القانون على حق أي يهودي/يهودية أو زوجته أو زوجها، أو أي طفل أو حفيد ليهودي/يهودية، الهجرة إلى البلد من بلد أجنبي. ويمنح الأطفال القاصرون لحفيد يهودي/يهودية الوضع الإنساني، ولكن لا يمنحوا الجنسية تلقائياً. مسار الهجرة هذا غير متاح لغير اليهود. وبموجب قانون العودة يحق لمن أكملوا تحولا أرثوذكسيا داخل البلد أو خارجها الحصول على الهجرة والمواطنة والتسجيل كيهود في سجل السكان المدنيين. والذين أكملوا التحول إلى اليهودية خارج البلد، بغض النظر عن انتمائهم، هم مؤهلون للحصول على هذه المزايا حتى لو لم تعترف الحاخامية الكبرى بيهوديتهم؛ وهذا يشمل الإصلاحيين، والمحافظين وذوي الانتماءات الأخرى لليهودية. وبموجب قانون العودة امتدت أيضاً حقوق الهجرة (بما في ذلك الجنسية) إلى أولئك الذين يكملون التحولات الأرثوذكسية الخاصة (غير الحاخامية) في إسرائيل. أحفاد اليهود مؤهلون للهجرة بموجب قانون العودة بغض النظر عن المعتقدات الدينية التي ولدوا أو نشأوا فيها، على الرغم من أن القانون يعتبر أولئك الذين يتحولون كبالغين إلى جماعات دينية أخرى، بما في ذلك إلى اليهودية المسيانية لم يعودوا مؤهلين للحصول على إعانات بموجب قانون العودة.

ووفقاً للقانون، يصنف الأشخاص على أنهم "لا دين لهم" إذا كانوا لا ينتمون إلى إحدى الديانات المعترف بها على النحو المدون في السجل الوطني. وهذا يشمل ما يقرب من 322,000 مهاجر وأطفالهم، والذين هم في المقام الأول من الاتحاد السوفياتي السابق، وحصلوا على الجنسية الإسرائيلية بموجب قانون العودة ولكن لا تعترف الحاخامية الكبرى بيهوديتهم، بما ينطبق على التعريف الأرثوذكسي للنبوة من ناحية الأم.

كما تقرر الحاخامية الكبرى من يحق له الدفن في مقابر الدولة اليهودية، على نحو ينحصر فيه هذا الحق في أولئك الذين يُعتبرون يهوداً وفق المعايير الأرثوذكسية. ينص القانون على حق أي فرد في أن يُدفن في طقس مدني، ويتطلب إنشاء مقابر مدنية في مناطق مختلفة من البلاد. ويجرم القانون التدنيس المتعمد، أو التعدي على المدافن، والذي يعاقب عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

القوانين الموروثة من فترة الإمبراطورية العثمانية وفترات الانتداب البريطاني تحدد السلطة القانونية للمحاكم الدينية التي تديرها جماعات دينية معترف بها رسمياً على أعضائها في مسائل الزواج والطلاق والدفن. يسمح القانون بالتسجيل المدني لشخصين كزوجين خارج نظام المحاكم الدينية فقط إذا تزوجا خارج البلاد، أو إذا كان الشريكان من ديانتين مختلفتين ولا تعترض محاكمهما الدينية على التسجيل المدني، أو يتم إدراج كلا الشريكين على أنه "لا دين له" في سجل السكان. قانون عام 1951 الخاص بمساواة المرأة يستثني بشكل صريح قضايا الزواج والطلاق والتعيينات في المناصب الدينية.

ويفرض القانون حكماً بالسجن لمدة عامين على من يقومون بعقد زواج يهودي لكنهم لا يسجلونه رسمياً، أي عقد زواج يهودي خارج سلطة الحاخامية.

للمحاكم الدينية سلطة قضائية حصرية على قضايا الطلاق التي يسجل فيها الزوج والزوجة بنفس الديانة المعترف بها. وبالنسبة لأعضاء الجماعات الدينية التي لا تسمح بالطلاق، مثل الكاثوليك، فلا يمكنهم الحصول على الطلاق ما لم يتحولوا إلى دين آخر يجيز الطلاق. وتملك محاكم الشريعة الإسلامية الإختصاص القضائي الحصري في قضايا الأبوة. للمحاكم المدنية ولاية قضائية على قضايا الأحوال الشخصية عندما لا يكون للمحاكم الدينية اختصاص قضائي، كما هو الحال بالنسبة للأزواج المختلطين دينياً والأزواج المثليين.

المسائل الناشئة عن إجراءات الطلاق، بما في ذلك النفقة، ودعم الأطفال، وحضانة الأطفال، والوصاية، وتقسيم الممتلكات، تخضع لولاية متوازية للمحاكم الشرعية والمحاكم المدنية على حد سواء، وتتطلب أول محكمة تتلقى القضية سلطة قضائية حصرية عليها. يشترط قانون عام 2014 على الأزواج إجراء مقابلة مع وحدة مساعدة الأسرة، وهي هيئة لتسوية المنازعات وتشجع على التسوية خارج المحاكم، قبل رفع دعاوى قضائية في أي من نظام المحاكم.

وفقاً للهِالاه (الشريعة اليهودية)، فإن المرأة اليهودية التي يرفض زوجها منحها "غيت" (ورقة طلاق يهودية رسمية) لا يحق لها الزواج مرة أخرى في البلاد. وفي حين يجوز لمحكمة حاخامية بأن تأمر الزوج بإعطاء ورقة طلاق، لكنها ليس لديها الصلاحية لإنهاء الزواج في حال رفض الزوج إعطاء الورقة. في فبراير / شباط، أيدت المحكمة العليا سلطة المحاكم الحاخامية لرفض عقوبات مجتمعية، مثل تجنب التعاملات المالية مع من يرفض إعطاء ورقة طلاق، واستبعاده من الأنشطة المجتمعية، وإعلان هذه القرارات للجمهور. غير أن المحكمة العليا رفضت حظر السماح بإجراء مراسم دفن يهودية لرجل رفض منح ورقة طلاق لأن موته يكون قد أنهى الزواج بالفعل.

وللمحاكم العلمانية السلطة الرئيسية في مسائل الإرث، ولكن يجوز باتفاق الطرفين أن تقام قضايا الإرث أمام المحاكم الدينية. وتخضع قرارات تلك الهيئات لمراجعة المحكمة العليا. وتقوم المحاكم الحاخامية، عندما

تمارس سلطاتها في مسائل مدنية، بتطبيق القانون الديني، الذي يختلف عن القانون المدني، بما في ذلك المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الخاصة بالأرامل والبنات.

الخدمة العسكرية إلزامية للمواطنين الاسرائيليين والذكور من الدروز والشركس (وهم مسلمون من شمال غرب منطقة القوقاز هاجروا في أواخر القرن التاسع عشر). في 12 سبتمبر/أيلول، ألغت المحكمة العليا الترتيب القائم لإعفاء الرجال من الأرتوذكس المتشددين من الخدمة العسكرية، وحددت مهلة سنة واحدة لإصدار تشريع جديد للحد من عدم المساواة في عبء الخدمة العسكرية بين اليهود المتدينين وغير اليهود. وتبقى النساء اليهوديات الأرتوذكس والمواطنون العرب والمسيحيون والمسلمون معفيين من الخدمة العسكرية الإلزامية، على الرغم من التجنيد الطوعي لبعضهم.

يتم تسجيل العضوية في دين معترف به في السجل الوطني ونقله عموماً من الآباء إلى الأبناء، إلا إذا قام شخص بتغييره من خلال تحول رسمي. الذين يتم تعريفهم على أنهم يهود ولكنهم لا يستوفون معايير الحاخامية الكبرى كـ "يهود" بموجب القانون الديني اليهودي، وكذلك أعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها، يتم تسجيلهم على أنهم "لا دين لهم". يتم تسجيل جميع المواطنين الذين يستوفون معايير الحاخامية الكبرى كـ "يهود" على أنهم يهود، سواء كانوا يهوداً أرتوذكس أم لا (ما لم يتحولوا إلى شيء آخر).

يجرم القانون الدعوة إلى أعمال العنف أو الإرهاب، أو الثناء عليها، أو دعمها حيث يمكن لتلك الأعمال أن تؤدي إلى العنف، بما في ذلك الدعوة إلى العنف ضد الجماعات الدينية.

ويجرم القانون البيانات أو العبارات المهينة أو التي تنطوي على ازدراء أو تظهر العنف تجاه شخص ما على أساس العرق، ويوفر استثناء للبيانات التي تستشهد بمصدر ديني، إلا إذا ثبت بأن هناك نية للتحريض على العنصرية.

لا يوجد أي شرط قانوني فيما يتعلق بالمراعاة الشخصية أو عدم احترام اليهود ليوم السبت، من غروب الشمس في أيام الجمعة حتى غروب الشمس في أيام السبت، وفي الأعياد اليهودية. ومع ذلك، ينص قانون صدر عام 1951، في سياق حقوق العمل، على أن أيام السبت والأعياد اليهودية هي أيام راحة وطنية، في حين تسمح للعمال غير اليهود بمناوبة أيام راحة. يجرم القانون أولئك الذين يفتحون مصالحهم التجارية ويشغلون اليهود في يوم السبت، ولكن ليس العمال، باستثناء العاملين لحسابهم الخاص. ومع ذلك، هناك استثناءات للبنية التحتية الأساسية وصناعات الضيافة والثقافة والترفيه. في أعقاب سلسلة من الأزمات السياسية المتعلقة بأعمال البنية التحتية للقطارات في يوم السبت، أقر الكنيست قانوناً في 25 ديسمبر / كانون الأول حيث تم بموجبه إصدار تعليمات لوزير العمل والرفاهية لمراعاة "التقاليد الإسرائيلية"، من بين عوامل أخرى، لدى النظر فيما إذا كان يتعين الموافقة على منح تصاريح للعمل يوم السبت أم لا. يجوز للبلديات والمجالس الإقليمية تمرير اللوائح المتعلقة بالنشاط التجاري في يوم السبت، بموافقة وزير الداخلية. تحظر *الهالاخاه* (الشريعة اليهودية) استخدام السيارات الآلية في يوم السبت. وينص قانون صدر عام 1991 على عدم جواز عمل وسائل النقل العام في يوم السبت، مع استثناءات لمركبات تنقل الركاب إلى المستشفيات، والمناطق النائية، والمواقع غير اليهودية، والمركبات الضرورية للأمن العام أو للحفاظ على خدمات النقل العام.

والبلد طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مع تحفظ ينص على أن المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية محكومة بالقانون الديني للأطراف المعنية، ويحتفظ البلد بالحق في تطبيق ذلك القانون الديني عندما يتنافى مع التزاماته بموجب العهد.

ممارسات الحكومة

فقرة موجزة: في 14 يوليو/تموز أُطلق ثلاثة مواطنين مسلمين النار وقتلوا ضابطي شرطة إسرائيليّين، كلاهما دروز، بالقرب من مدخل جبل الهيكل / الحرم الشريف، ثم فروا إلى جبل الهيكل / الحرم الشريف حيث قيام ضباط شرطة إسرائيليّون آخرون بإطلاق النار عليهم وقتلهم. وفي 15 أغسطس/آب، أُلقت الشرطة الإسرائيليّة القبض على رئيس الحركة الإسلاميّة الشماليّة المحظورة الشيخ رائد صلاح، للاشتباه في التحريض ودعم أنشطة منظمة غير قانونية. في 25 يونيو / حزيران، وبعد اعتراضات الأحزاب المتشددة على عناصر اتفاقية يناير / كانون الثاني 2016 مع الجماعات اليهودية غير الأرثوذكسية التي قدمت اعترافاً رمزياً لحركتي المحافظة والإصلاح، صوت مجلس الوزراء على "تجميد" الاتفاقية. ذكرت وسائل الإعلام في 19 سبتمبر / أيلول أن رئيس الوزراء نتتياهو أعرب عن تأييده لمزيد من التعددية الدينية لليهود في إسرائيل، لكنه ذكر أنه "لن يحل" التفاوت بين القوانين القائمة على الهالاخاه (الشريعة اليهودية) والطقوس العامة التي تمارسها الأغلبية غير الأرثوذكسية التي تتجنب مراعاتها إلى حد كبير. الذين يعرفون أنفسهم ولكن لا تعترف بهم الحاخامية الكبرى على أنهم يهود، بما في ذلك الإصلاحيون والمحافظةون المتحولون إلى اليهودية وغيرهم ممن ليس لهم أصول يهودية عن طريق الأم، ظلوا ممنوعين من الحصول على الزواج اليهودي الرسمي، والطلاق، وخدمات الدفن في البلاد، على الرغم من أن بعض الحاخامات الأرثوذكس وغير الأرثوذكس أشرفوا على هذه الطقوس خارج الحاخامية (أي لم يسجلوها رسمياً). وحافظت الحكومة على سياستها في عدم قبول طلبات جديدة للحصول على اعتراف رسمي من قبل الكنائس المسيحية الإنجيلية وجماعة شهود يهوه، في حين ذكرت أن أعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها ما زالوا أحراراً في ممارسة دينهم. ظلت نسبة الموارد الحكومية المتاحة للدراسات الدينية أو التراثية المتوفرة للمدارس الحكومية العربية واليهودية غير الأرثوذكسية أقل بكثير من الموارد المتاحة للمدارس الحكومية اليهودية الأرثوذكسية.

في 14 يوليو / تموز، أُطلق ثلاثة مواطنين مسلمين النار على ضابطي شرطة إسرائيليّين، كلاهما دروز، فقتلواهما بالقرب من مدخل جبل الهيكل / الحرم الشريف. وهرب المهاجمون إلى جبل الهيكل / الحرم الشريف، حيث أُطلق ضباط شرطة إسرائيليّون آخرون النار عليهم وقتلوه. في 17 سبتمبر / أيلول، أُلقت السلطات القبض على مواطنين عربيّين، أحدهما يبلغ من العمر 16 عاماً، للاشتباه في قيامهما بالتخطيط لهجوم إرهابي آخر في جبل الهيكل / الحرم الشريف.

وفي 15 أغسطس/آب، أُلقت الشرطة الإسرائيليّة القبض على رئيس الحركة الإسلاميّة الشماليّة المحظورة الشيخ رائد صلاح، للاشتباه في التحريض ودعم أنشطة منظمة غير قانونية. ووصف بيان صادر عن الشرطة العديد من الخطابات التي ألقاها صلاح بأنها تحريضية، بما في ذلك خطاب في جنازة الإرهابيين الثلاثة الذين قتلوا شرطيّين في جبل الهيكل / الحرم الشريف في 14 يوليو / تموز. في ذلك الخطاب، اقتبس صلاح آية من القرآن عن "الذين قتلوا في سبيل الله".

وقد قارن النائب أحمد الطيبي تصريحات صلاح بأقوال الحاخامات مثل الحاخام الأكبر صفد شموئيل الياهو، الذي قال الطيبي بأنه "يحرص على القتل ويحرص على قتل العرب" دون رد من الشرطة. وظل التماس تم

رفعه إلى المحكمة العليا من قبل مركز العمل الديني الإسرائيلي للشروع في جلسات استماع تأديبية ضد الياهو معلقاً حتى 26 سبتمبر/أيلول. في 14 يونيو / حزيران، اتهمت السلطات الحاخام يوسف إيتزورر بتهمة التحريض على العنف، استناداً إلى مقاليتين نشرهما في عام 2013.

واشتكت بعض مجموعات الأقليات الدينية من عدم مبالاة الشرطة عند التحقيق في الهجمات ضدهم. وأشارت البيانات الصادرة عن منظمة تاغ مثير غير الحكومية وتقارير وسائل الإعلام إلى أن السلطات وجهت اتهامات لعدد قليل من المشتبه بهم رغم وقوع 35 هجوماً على مواقع دينية في البلاد منذ عام 2010.

وبحلول نهاية العام كانت هناك نسخ متعددة من مشروع القانون الأساسي لتحديد هوية الدولة كدولة يهودية. وقال المؤيدون إن مثل هذا القانون ضروري لأن القانون الأساسي للكرامة الإنسانية قد دفع بالمحاكم إلى تفضيل حقوق الإنسان والحريات الفردية على السياسات التي ترسخ إسرائيل كدولة يهودية. إن النسخة التي يدعمها رئيس الوزراء نتتياهو ستعترف إسرائيل على أنها "الوطن القومي للشعب اليهودي" وكدولة "يهودية وديمقراطية"، حسب التقارير الصحفية. وأعربت منظمات المجتمع المدني وبعض الزعماء السياسيين عن قلقهم من أن مثل هذا القانون قد يؤدي إلى التمييز ضد الأقليات غير اليهودية.

وكانت الحافلات المحملة بالمصلين المسلمين تنتقل على نحو منتظم من مناطق مختلفة من البلاد إلى القدس للصلاة في المسجد الأقصى، لكن الحكومة رفضت دخول بعض الحافلات إلى الموقع في 21 يوليو / تموز، في خضم الأزمة التي بدأت مع الهجوم الإرهابي في 14 يوليو / تموز.

ومنعت السلطات الإسرائيلية في بعض الحالات أفراداً معينين من دخول جبل الهيكل/الحرم الشريف، بما في ذلك نشطاء يهود يعتقد أنهم انتهكوا القواعد المفروضة ضد صلاة غير المسلمين، ويعتقد أن المسلمين تصرفوا بعنف ضد الزوار غير المسلمين للموقع، وضد شخصيات عامة بما في ذلك أعضاء من الكنيست خشيت السلطات أن توجج زياراتهم حدة التوترات.

واصل العديد من الزعماء اليهود، بما في ذلك حاخام الحائط الغربي المعين من الحكومة القول بأن الشريعة اليهودية تحظر اليهود من دخول جبل الهيكل/الحرم الشريف، وهو رأي يدعمه المجتمع الأرثوذكسي المتشدد. وذكرت أعداد متزايدة من الجماعة "الوطنية الدينية"، وهي جماعة تعرف نفسها بأنها صهيونية دينية بأنها وجدت معنى في وضع القدم على الموقع. ودعا بعض أعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي، مثل يهودا جليك، إلى إلغاء سياسة حظر الصلاة غير الإسلامية في الموقع من أجل إتاحة الحرية الدينية المتساوية لجميع الذين يعتبرون الموقع مقدساً. كما دعا عضو الكنيست بتسلئيل سموتزينش إلى "تطبيق السيادة اليهودية" هناك. واستمرت منظمة جليك وبعض المنظمات غير الحكومية، مثل معهد المعبد وأمناء جبل الهيكل، في دعوة الحكومة إلى تنفيذ خطة اقتسام الوقت في جبل الهيكل/الحرم الشريف لتخصيص بعض الساعات للعبادة اليهودية، على غرار الممارسة في قبر الأولياء/المسجد الإبراهيمي في الخليل. وواصلت السلطات الإسلامية رفض هذه الفكرة. وأدان بعض أعضاء الكنيست اليهود وغير اليهود حظر الحكومة جميع أعضاء الكنيست من صعود جبل الهيكل/الحرم الشريف. وسمح رئيس الوزراء نتتياهو لأعضاء الكنيست بدخول المجمع ليوم واحد في شهر أغسطس/آب، وقام اثنان من أعضاء الكنيست اليهود بذلك. ودخل أحد أعضاء الكنيست اليهودي أيضاً في 25 أكتوبر/تشرين الأول. في 2 أبريل / نيسان، رفضت المحكمة العليا طلباً من نشطاء جبل الهيكل للتضحية بالأغنام قرب جبل الهيكل / الحرم الشريف بمناسبة عيد الفصح.

وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دعمه لترتيب الوضع في جبل الهيكل/الحرم الشريف، على سبيل المثال، في تصريحات للصحفيين في 16 يوليو/تموز.

واصلت الحكومة السماح للأشخاص من جميع الأديان بالصلاة في باحة الحائط الغربي الرئيسية، وهو مكان العبادة الأقرب إلى أقدس موقع في اليهودية، ولكن مع الفصل بين النساء والرجال، وكون القسم المخصص للنساء أقل من نصف حجم القسم المخصص للرجال. في 25 يونيو / حزيران، وبعد اعتراضات الأحزاب المتشددة على عناصر اتفاق يناير / كانون الثاني 2016 مع الجماعات اليهودية غير الأرثوذكسية التي قدمت اعترافاً رمزياً لحركتي المحافظة والإصلاح اليهوديتين، صوت مجلس الوزراء على "تجميد" الاتفاقية. وفي الوقت نفسه، أمر رئيس الوزراء نتنياهو الحكومة بتسريع البناء لتحسين مساحة الصلاة المؤقتة، وإنشاء منصة للطقوس اليهودية الإصلاحية والمحافظة جنوب باحة الحائط الغربي الرئيسي، لكن الحركات غير الأرثوذكسية ذكرت أن تحسين مساحة الصلاة وحده لن يحقق بنود الاتفاق. ورداً على قضية المحكمة العليا بشأن هذه المسألة، ذكرت الحكومة في سبتمبر/أيلول أنها لن تثير الاتفاق لإصدار قرار حكومي آخر، وأن المحكمة ليس لديها أسباب لفرض الاتفاق. كانت القضية بانتظار البت بحلول نهاية العام، وكان من المقرر عقد الجلسة التالية في يناير/كانون الثاني 2018.

واصلت السلطات منع أي شخص من إحضار مخطوطات التوراة الخاصة إلى باحة الحائط الغربي الرئيسية وحظر النساء من الوصول إلى مخطوطات التوراة العامة أو إعطاء البركات الكهنوتية في الموقع. ولكن سمحت السلطات للنساء بالصلاة مع ارتداء عصابات/التيفيلين وشالات الصلاة عملاً بحكم المحكمة اللوائية في القدس لعام 2013، مشيرة إلى أنه ليس قانونياً اعتقال أو تغريم من يقومون بمثل هذه الأعمال. وواصلت الشرطة السماح لمجموعة نساء الحائط بدخول المنطقة المخصصة للنساء في باحة الحائط الغربي الرئيسية لمزاولة طقسهن الشهري، لكن وسائل الإعلام أفادت أن حراس الأمن قاموا في 23 أغسطس/أب بعمليات تفتيش جسدية تنتهك الخصوصية على بعض النساء أثناء البحث عن لفائف التوراة تحت ملابسهن، على الرغم من أن أمراً قضائياً صدر في 11 يناير/كانون الثاني من قبل المحكمة العليا يحظر عمليات التفتيش هذه.

وواصلت السلطات السماح باستخدام منصة مؤقتة جنوب منحدر باب المغاربة وقبالة الحائط الغربي، ولكنها غير مرئية من باحة الحائط الغربي الرئيسية، للشعائر اليهودية غير الأرثوذكسية.

وخصصت السلطات المنصة لأعضاء الحركات اليهودية الإصلاحية والمحافظة، بما في ذلك الطقوس الدينية مثل بار متسفا ويات متسفا.

في سبتمبر / أيلول وصف النائب المتدين المتشدد يسرائيل إيخزل الحركات غير الأرثوذكسية التي كانت طرفاً في اتفاق الجدار الغربي بأنها "أعداء للدين اليهودي"، بينما وصفها حاخام السفارديم الأكبر شلومو عمار بـ "الأشرار الملعونين" وقارنها بمنكري الهولوكوست، وفقاً لتقارير صحفية. وأدان رئيس الوزراء نتنياهو تصريحات عمار. كما أفادت وسائل الإعلام في سبتمبر/أيلول أن عضو الكنيست عن المعارضة النائبة حنين ز عبي قالت إن القوانين الفاشية في البلاد تجعلها "مناسبة للمقارنة، ومن المنطق مقارنة إسرائيل ... بألمانيا في ثلاثينات القرن الماضي".

وواصلت الأحزاب الدينية المتشددة مناهضة التغييرات القانونية في الوضع الراهن فيما يتعلق بقضايا *الهالاخاه* (الشريعة اليهودية) والدولة، والتي قال المعارضون إنها تثير مخاوف تتعلق بالحرية الدينية. على

سبيل المثال، فالزيجات الوحيدة التي جرت داخل البلد واعترفت بها الحكومة كزيجات يهودية هي تلك التي عقدتها الحاخامية الكبرى، والتي استمرت في رفضها لعقد زيجات لمواطنين لا ينحدرون من أم يهودية، لأن الحاخامية الكبرى لم تعتبرهم يهوداً، طبقاً لتعاليم الشريعة اليهودية (الهالاخاه). وبالمثل، لم يسمح للرجال الذين لديهم أصول في الكهنوت اليهودي (كوهانيم) بالزواج من المتحولين أو المطلقين، وفقاً لتعاليم الهالاخاه. في 19 سبتمبر / أيلول ذكرت وسائل الإعلام أن رئيس الوزراء تنتباهو أعرب عن تأييده لمزيد من التعددية الدينية لليهود في إسرائيل، لكنه ذكر أنه "لن يحل" التفاوت بين القوانين القائمة على الهالاخاه (الشريعة اليهودية) والطقوس العامة التي تمارسها الأغلبية غير الأرثوذكسية التي تتجنب مراعاتها إلى حد كبير. وقد عزا محللون في وسائل الإعلام والمجتمع المدني موقف تنتباهو إلى حقيقة ائتلافه السياسي مع الأحزاب الأرثوذكسية المتشددة.

ووفقاً لباحثين في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، فإن مئات الآلاف من اليهود الإسرائيليين عملوا بشكل غير قانوني في يوم السبت، لكن الحكومة بذلت القليل من الجهد لإنفاذ الحظر على تشغيل اليهود في يوم السبت، في حين أفادت شركات بطاقات الائتمان بأن 25 إلى 30 بالمائة من جميع أنشطة المستهلكين حدثت في يوم السبت. ورفض أربعة من وزراء الداخلية المتعاقبين اتخاذ إجراء بشأن نظام داخلي يسمح لـ 164 من متاجر البقالة والأكشاك بالعمل في يوم السبت والذي أصدرته بلدية تل أبيب-يافا في عام 2014. حكمت المحكمة العليا في 19 أبريل / نيسان، ومرة أخرى في 26 أكتوبر / تشرين الأول، بأن رفض وزراء الداخلية القاطع بعدم اتخاذ قرار كان غير قانونياً، ويمكن للنظام الداخلي أن يدخل حيز التنفيذ. في 11 سبتمبر/أيلول، سحبت الجماعات اليهودية غير الأرثوذكسية التماساً إلى المحكمة العليا التي جادلت بأن حظر وسائل النقل العام في يوم السبت له أثر سلبي على ذوي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية وذلك بعد أن أشار القضاة إلى أن التماسهم كان يفتقر إلى عامل نقل عام متضرر. وذكر مقدمو الالتماس أنهم سيقومون بإيجاد مثل هذا العامل ويتقدمون بطلب للحصول على ترخيص من وزارة النقل للعمل في يوم السبت، ثم يعودون إلى المحكمة العليا إذا رفضت الحكومة طلبهم. في سبتمبر / أيلول، أفادت منظمة هيديوش غير الحكومية بأن 73 في المائة من الإسرائيليين اليهود دعموا النقل العام الكامل أو الجزئي في يوم السبت بزيادة 58 في المائة عن عام 2010.

وبعد ثلاث سنوات من جلسات الاستماع حول التماس تقدمت به منظمات حقوق المرأة لتعيين مديرة عامة للمحاكم الحاخامية، قضت المحكمة العليا في 15 أغسطس / آب أنه بما أن الوظيفة كانت إدارية بطبيعتها وليست دينية، فيجب أن تكون مفتوحة لأي شخص مرخص كمدافع حاخامي، بما في ذلك النساء. في يونيو / حزيران، عيّنت إدارة المحاكم الحاخامية نائبة للمدير العام للمرة الأولى. وبما أن الرجال وحدهم يمكنهم أن يصبحوا حاخامات بموجب تفسيرات يهودية أرثوذكسية للقوانين اليهودية، لا توجد قاضيات في المحاكم الحاخامية، على الرغم من أن بعض النساء عملن كمترافعات أمام المحاكم الحاخامية (أي ما يعادل المحامين) منذ عام 1995.

وفي يونيو / حزيران ناقشت جلسة استماع في لجنة الكنيست للعدالة التوزيعية عدم إمكانية وصول النساء المعوقات إلى حمامات طقوس الميكفاه اليهودية.

وواصلت وزارة الداخلية الاعتماد على توجيه الوكالة اليهودية، وهي منظمة شبه حكومية، لتحديد الشخص المؤهل للهجرة بصفته يهودياً أو منحدراً من سلالة يهودية. واستمرت الحكومة في رفض الطلبات من الأفراد الذين قالت الحكومة إنهم أصبحوا غير مؤهلين عندما تحولوا إلى دين آخر، بما في ذلك أولئك الذين يعتقدون معتقدات مسيانية أو مسيحية.

وقد تم منع أولئك الذين يعرّفون أنفسهم ولكن لا تعترف بهم الحاخامية الكبرى على أنهم يهود، بما في ذلك الإصلاحيون والمحافظةون المتحولون إلى اليهودية وغيرهم ممن ليس لهم أصول يهودية عن طريق الأم، من الحصول على الزواج اليهودي الرسمي، والطلاق، وخدمات الدفن في البلاد، على الرغم من أن بعض الحاخامات الأرثوذكس وغير الأرثوذكس أشرفوا على هذه الطقوس خارج الحاخامية. أفادت صحيفة هآرتس في 18 سبتمبر / أيلول بأن الحاخامية الكبرى قد غيرت وضع التسجيل لـ 900 شخص من يهود إلى غير يهود أو "ريثما يتضح الوضع" في 2015 و 2016، بعد أن صادقت أعلى محكمة حاخامية في ديسمبر/كانون الأول 2016 على سلطة الحاخامية الكبرى لسحب وضع اليهود الإسرائيليين. ورفعت منظمة الموارد والدعوة للحياة اليهودية غير الحكومية التماساً للمحكمة العليا ضد هذه الممارسة، وكانت القضية لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام.

وواصل مجموعة من الحاخامات الأرثوذكس إدارة محكمة التحويل الديني الخاصة بأطفال الأسر التي لم تعترف الدولة أو المحاكم الحاخامية بيهوديتهم. وأدى حكم صادر عن المحكمة العليا في 2016 إلى توسيع نطاق حقوق الهجرة بموجب قانون العودة إلى أولئك الذين أكملوا تحولاتهم الأرثوذكسية الخاصة (غير الحاخامية) في البلاد. واستمرت الحاخامية الكبرى في عدم الاعتراف بالمتحولين غير الأرثوذكس إلى اليهودية كيهود، على الرغم من مواصلة قبولهم لغرض الهجرة بموجب قانون العودة. كانت قضية المحكمة العليا لمنح حقوق الهجرة لأولئك الذين أكملوا إجراءات التحول إلى الحركات الإصلاحية أو المحافظة لا تزال بانتظار البت فيها بحلول نهاية العام.

في يونيو / حزيران، تقدمت جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل بطلب إلى المحكمة العليا ضد ما قالت إنه ممارسة الجيش الإسرائيلي بالضغط على الجنود الذين لم تعترف الحاخامية الكبرى بهم على أنهم يهود كي يتحولوا إلى اليهودية من خلال دورة تحويل يهودية أرثوذكسية مكثفة. وفي ردها على المحكمة في 17 سبتمبر / أيلول، صرحت الحكومة بأنها غيرت إجراءاتها للسماح للجنود بالتوقيع على تنازل لدى وصولهم إلى الدورة مؤكدين أنهم لم يرغبوا في المشاركة. وقد قررت المحكمة عقد الجلسة التالية في يوليو/تموز 2018.

وأدرجت وزارة الخدمات الدينية 23 مقبرة يهودية تتوفر على مساحات للدفن المدني بإدارة مؤسسة التأمين الوطني و 21 مقبرة مخصصة للأشخاص الذين حددتهم الحكومة بأنهم "لا دين لهم" وبالإضافة إلى ذلك، تم السماح لـ 13 مقبرة في 10 مناطق زراعية بإجراء دفن مدني لهذه المناطق والسكان القريبين. غير أن بعض الأشخاص الذين طلبوا دفناً مدنياً أفادوا بأن العديد من المقابر المدنية بالقرب من تل أبيب كانت غير صالحة للاستخدام لأنها كانت ممتلئة أو مخصصة حصراً للسكان المحليين.

وعملاً بقرار صادر عن المحكمة العليا في عام 2013 بشأن تخفيف شروط تمويل أنشطة جماعات الإصلاح والمحافظة اليهودية، واصلت الحكومة دفع رواتب 12 من الحاخامات غير الأرثوذكس الذين يخدمون المجالس الإقليمية. وواصلت وزارة الإسكان توفير التمويل اللازم لمباني المؤسسات الدينية اليهودية غير الأرثوذكسية، وفقاً لمركز العمل الديني الإسرائيلي.

في أغسطس / آب، فرضت هيئة تنظيم البث التلفزيوني والفضائي الحكومية غرامة على القناة 20، "قناة التراث"، مقدارها 100,800 شيكل (29,000 دولار) لاستبعاد الحركات اليهودية الإصلاحية والمحافظة من برامجها، لأن ترخيصها يصف المنفذ الإعلامي كمنصة لجميع التيارات اليهودية. واستأنفت القناة 20 القرار أمام المحكمة العليا، وكانت القضية لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام.

وظل المعفون من الخدمة العسكرية الإجبارية يتمتعون بخيار الانضمام إلى الخدمة الوطنية، وهو بديل مدني يعمل فيه المتطوعون لمدة عامين لتعزيز الرعاية الاجتماعية في المدارس أو المستشفيات أو المنظمات غير الحكومية. في 3 أغسطس/آب، أدلى المشرف على مدارس الثانوية العامة الدينية اليهودية في وزارة التعليم بشهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيسة أن المعلمين في تلك المدارس لم يشجعوا الفتيات على التجنيد بناءً على قرار ديني من الحاخامية الكبرى.

وحافظت الحكومة على سياستها في عدم قبول طلبات الاعتراف الرسمي من قبل الكنائس المسيحية الإنجيلية وشهود يهوه. وذكرت الحكومة أن أعضاء الديانات غير المعترف بها لا يزالون أحراراً في ممارسة دينهم، وأن بعض قادة هذه الأديان وجهت لهم دعوة للمشاركة مع زعماء الأديان المعترف بها في المناسبات الرسمية أو الاحتفالات.

الزيجات المحلية الوحيدة التي كانت تتمتع بصفة قانونية ويمكن تسجيلها هي الزيجات التي تتم وفقاً للقوانين الدينية الخاصة بالمجموعات الدينية المعترف بها. يمكن لأعضاء الجماعات الأخرى غير المعترف بها أن تحاول إعداد وتجهيز وثائق الأحوال الشخصية الخاصة بها، بما في ذلك تراخيص الزواج، من خلال هيئات إحدى الجماعات الدينية المعترف بها فيما إذا وافقت تلك الهيئات. سمحت الحكومة بالتسجيل المدني للزيجات التي تعقد خارج البلاد. وواصلت وزارة الداخلية تسجيل زواج المثليين في الخارج.

وصرح بعض قادة الكنيسة بأن قانوناً يمنع الزوج من الضفة الغربية أو غزة من الحصول على وضع الإقامة كان يمثل تحدياً خاصاً بالنسبة للإسرائيليين المسيحيين لأن قلة عددهم جعلت من الصعب إيجاد زوج/زوجة داخل المجتمع في إسرائيل.

وقامت الحكومة بتشغيل وحدة شرطة خاصة مؤلفة من 60 ضابطاً للتحقيق في "الجرائم المرتكبة على أساس إيديولوجي" في إسرائيل والضفة الغربية، بما في ذلك هجمات "تدفع الثمن" (أعمال عنف يقوم بها أفراد وجماعات يهودية ضد أفراد وممتلكات غير يهودية بغرض تدفيع "الثمن" عن إجراءات اتخذتها الحكومة وتعارضها الجماعة اليهودية، وإجراءات اتخذتها الحكومة ضد أفراد المجموعة التي ارتكبت العنف، أو عن هجمات عنيفة من قبل فلسطينيين آخرين).

في 12 فبراير/شباط حضر الرئيس رؤوفين ريفلين مراسم مشتركة بين الأديان للاحتفال باستكمال ترميم كنيسة تكثير الخبز والسمك في الطابغة. في 2015 حزيران/يونيو قام مشعلو حرائق بإحراق جزء كبير من الكنيسة وكتبوا مقتطفات من كتاب الصلوات اليهودية على جدران المبنى الحجرية تشوهه، في هذا السياق، سمعة المسيحيين. وفي يوليو / تموز، أدانت محكمة شخصاً واحداً بتهم حرق وتشويه عقارات بدافع عدواني، وبرأت مشتبهاً آخر. وفي يناير/كانون الثاني دفعت الحكومة 1.5 مليون شيكل (432,000 دولار) لإعادة ترميم الكنيسة.

وفرت الحكومة مدارس عامة منفصلة للأطفال اليهود، يتم فيها التدريس باللغة العبرية، ويتم تدريس الأطفال العرب باللغة العربية. كانت نسبة الموارد الحكومية المتاحة للدراسات الدينية أو التراثية المتوفرة للمدارس الحكومية العربية واليهودية غير الأرثوذكسية أقل بكثير من الموارد المتاحة للمدارس الحكومية اليهودية الأرثوذكسية.

وبالنسبة للأطفال اليهود، استمر وجود مدارس عامة منفصلة للعائلات المتدينة والعلمانية. وكانت الأسر الفردية قادرة على اختيار نظام المدارس العامة بغض النظر عن العرق أو الطقس الديني. وعلمت المدارس الحكومية التي تستخدم اللغة العبرية مادة التاريخ اليهودي والثقافة اليهودية وبعض النصوص الدينية الأساسية. وبموجب القانون، وفرت الدولة ما يعادل تمويل المدارس العامة لنظامين من المدارس الدينية المتشددة، تابعين للتوراة اليهودية المتحدة هما نظام "التعليم المستقل" ونظام "نوع التعليم التوراتي" التابع لثاس. أما المدارس الحكومية الناطقة بالعربية فقد واصلت تدريس فصول دينية عن القرآن والإنجيل للطلبة المسلمين والمسيحيين العرب على حد سواء. هذا بالإضافة إلى تقديم بعض المدارس اليهودية-العربية المستقلة المختلطة لفصول دينية. على سبيل المثال، المنهاج الدراسي في المدرسة غير الربحية يدا بيد: مركز التربية العربي اليهودي، الذي تلقى ثلث تمويله من الحكومة، والذي يركز على القواسم المشتركة والقصص المماثلة في الكتابات المقدسة لليهودية والمسيحية والإسلام. وكان للقصر حق اختيار مدرسة علمانية عامة بدلاً من مدرسة دينية بغض النظر عن تفضيل الوالدين.

استمر العديد من المدارس الدينية الأرثوذكسية المتشددة في عدم تقديم المواد الإنسانية الأساسية، والرياضيات، ومناهج العلوم، وفي عام 2015 قامت مجموعة من الطلاب الأرثوذكس المتشددين سابقاً والذين تخرجوا من هذه المدارس برفع دعوى قضائية ضد الدولة للسماح للمدارس بتخريج الطلاب من دون اكتسابهم المعرفة اللازمة للمشاركة في الاقتصاد. وقالوا بأنهم حرّموا من التعليم الأساسي وتركوا متخلفين كثيراً عن الإسرائيليين العلمانيين في مجالات مثل العلوم والرياضيات والتاريخ واللغة الإنجليزية، والجغرافيا. وبعد أن ردت الحكومة على المحكمة بأن المسؤولية تقع على عاتق الوالدين والمؤسسات التعليمية، ويجب تطبيق نظام التقادم، رفض قاضي محكمة محافظة القدس القضية.

انتقد تقرير صادر عن مراقب الدولة في مايو/أيار وزارة التعليم لفشلها في التعامل بفعالية مع التمييز في المؤسسات التعليمية، بما في ذلك التمييز ضد الفتيات في المدارس الأرثوذكسية المتشددة. في سبتمبر/أيلول 2016 أفادت وسائل الإعلام أن السلطات البلدية حرمت ما لا يقل عن 50 من الفتيات المدرسيات من دخول المدارس الأرثوذكسية المتشددة التي تم إرسالهن إليها بسبب افتقارهن إلى "الملاءمة الروحية" الناجمة عن تراثهن السيفاردي. وذكرت الحكومة أن نحو 25 فتاة مُنعن من الدخول. وأفادت تقارير أن وزارة التعليم استخدمت بفعالية سيطرتها على الميزانية لإقناع المدارس بتغيير سياستها تجاه بعض تلك الطالبات، لكن في يناير / كانون الثاني، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن 14 حالة ظلت دون حل. في مايو / أيار، أصدرت وزارة التعليم لوائح جديدة تحظر المطالبة بـ "سلطة روحية" معينة في الداخل كمعيار قبول.

وصرح ممثلو الكنائس المسيحية بأن التخفيضات الحكومية في الميزانية للمدارس المسيحية الخاصة المصنفة على أنها مدارس "معترف بها ولكن غير رسمية" يمكن أن تؤدي إلى إغلاق مدارسهم في غضون خمس إلى عشر سنوات. عرضت الحكومة تمويل المدارس المسيحية بالكامل إذا أصبحت جزءاً من نظام المدارس العامة، لكن الكنائس رفضت هذا الخيار، مشيرة إلى أنها ستفقد السيطرة على توظيف المعلمين، وقبول الطلاب، واستخدام ممتلكات المدرسة. بعد إضراب عام 2015، تعهدت الحكومة بتحويل 50 مليون شيكل (14.4 مليون دولار) إلى المدارس، والتي تلقى قادة الكنيسة ربعها في عام 2016 وتلقوا الباقي في عام 2017. وصرح قادة الكنيسة بأن هذا التحويل ساعد على تخفيض ديونهم من عام 2015، لكنه لم يحل عجزهم السنوي ولا الفوارق المالية مع المدارس الأرثوذكسية المتشددة، التي صنفت أيضاً على أنها "معترف بها ولكن غير رسمية" مع أنها حصلت على تمويل حكومي كامل.

في 31 يوليو/تموز، نشرت وزارة التعليم تقريراً يبين أن موازنتها السنوية لكل طالب في المدارس الثانوية الدينية اليهودية لعام 2016-17 كانت 33,016 شيكل (9,500 دولار)، وهو مبلغ أعلى بنسبة 22 بالمائة من المدارس الثانوية اليهودية و 54 بالمائة أعلى من المدارس الثانوية العربية والتي كان غالبية طلابها من المسلمين. وكان المبلغ بالنسبة للمدارس الثانوية الدرزية مماثلاً للمدارس اليهودية العلمانية. كما خلص التقرير إلى أن ميزانية الوزارة لكل طالب في المدارس الابتدائية الدينية اليهودية كانت أعلى بنسبة 19 بالمائة من المدارس الابتدائية العلمانية وأعلى بنسبة 4 بالمائة من المدارس الابتدائية العربية.

ذكرت هيئة حراسة الأراضي المقدسة، وهي دير للرهبنة الفرانسيسكانية، أن بلديات محلية، مثل تل أبيب وحيفا، استمرت في فرض ضريبة على ممتلكات الدير، مثل مساكن الرهبان وقاعات الأبرشية والمباني الأخرى التي هي جزء من الأديرة ولا تقوم بنشاط تجاري. وقال مسؤولو الكنيسة إنهم دفعوا جزءاً من هذه الضرائب المتنازع عليها خلال العام، والباقي كان قيد التفاوض. وذكرت الحكومة أنه فقط الممتلكات التي تستخدم أساساً للعبادة وليس لأي أنشطة تجارية معفاة من ضريبة الأملاك بموجب القانون، في حين أن المنظمات الدينية ملزمة بدفع الضرائب على الممتلكات والأصول الأخرى.

وأفاد قادة مسيحيون بوجود بعض الصعوبة في الحصول على تأشيرات دخول لرجال الدين للخدمة في البلاد. إلا أن مسؤولي الكنيسة أشاروا إلى أن تأشيرة رجال الدين لا تسمح لحاملها بالحصول على المزايا الاجتماعية الأساسية مثل التأمين ضد العجز أو التأمين الصحي الوطني، حتى بالنسبة لأولئك الذين خدموا في البلاد لأكثر من 30 عاماً.

وواصلت الحكومة الموافقة على تأجيل الخدمة العسكرية لأفراد شهود يهوه على أساس سنوي بناء على تقديم وثائق تثبت انتماءهم المستمر لتلك الجماعة الدينية، على الرغم من عدم الاعتراف بحقهم في الاستنكاف الضميري. وبما أن أفراد المجتمع المحلي لم يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية، فإنهم لا يستطيعون الاشتراك في برنامج الخدمة المدنية الوطنية كخدمة بديلة.

رفعت منظمة بيش غفول التماساً إلى المحكمة العليا تطلب فيه تغيير معايير الإعفاء من الخدمة العسكرية على أساس الاستنكاف الضميري بحيث يكون معادلاً لمعايير الإعفاء القائمة على أساس المعتقدات الدينية. وورد في رد الحكومة الأولي أن الاستثناءين يستندان إلى أقسام مختلفة من القانون بحسب الظروف المختلفة، مع رفض الطلب لعدم وجود سبب. وقد قررت المحكمة عقد الجلسة التالية في يونيو/حزيران 2018.

ومنذ سبتمبر/أيلول 2014، سمحت الحكومة للمسيحيين وأفراد يتكلمون الأرامية بدلاً من العربية بالتسجيل مع تحديد مجموعتهم الوطنية أو الإثنية كأرامية بدلاً من عربية. وكشف تقرير نشر في 3 أبريل/نيسان، من قبل مركز أبحاث ومعلومات الكنيسة، أن 16 شخصاً فقط غيروا تسجيلهم إلى الأرامية اعتباراً من فبراير/شباط.

قامت وزارة الداخلية بتدريب الدروز والموظفين من رجال الدين المسلمين في الدولة على كيفية العمل مع الوزارات الحكومية. وتم تعيين حوالي نصف رجال الدين الدروز والمسلمين في إسرائيل وتمويلهم من قبل وزارة الداخلية. وزعم قادة مسلمون أن وزارة الداخلية قامت بشكل روتيني بمراقبة واستدعاء أولئك الذين تشبّهوا الوزارة في معارضتهم لسياسات الحكومة من أجل "التحدث". أما رجال الدين الدروز والمسلمون الآخرون فكانوا موظفين خارج الحكومة إما بسبب تفضيل المجتمع المحلي أو عدم توفر وزارة الداخلية على ميزانية كافية، بحسب الحكومة. وقال قادة مسلمون إن قضاة محاكم الشريعة، العاملين لدى وزارة العدل، هم

القادة الدينيون المفضلون لديهم. لم يبق هناك أي معاهد إسلامية في البلاد، وسافر طلاب الإسلام إلى دول أخرى، لا سيما الأردن أو الضفة الغربية، للدراسة.

ووفقاً لمنتدى النقب للتعایش من أجل المساواة المدنية وهو منظمة غير حكومية، وافقت الحكومة في السنوات الأخيرة على خطط لإنشاء 15 مدينة ومستوطنة جديدة في منطقة النقب، والغالبية العظمى منها مخصصة للسكان اليهود. ووافقت السلطات على خطط لمستوطنات اسمها حيران ودايا ونيف غوريون لتحل محل قرى البدو القائمة. وخططت السلطات كي تحل مستوطنة دايا محل قرية القطامات غير المعترف بها، وستحل مستوطنة نيف غوريون محل بعض المنازل في قرية بئر هداج المعترف بها.

خلال إجراء قامت به الشرطة في 18 يناير / كانون الثاني لهدم المنازل في قرية أم الحيران البدوية غير المعترف بها، تحضيراً لاستبدالها بمستوطنة يهودية تسمى حيران، أطلقت الشرطة النار على المواطن يعقوب موسى أبو القيعان، وبعد ذلك ضربت سيارة أبو القيعان وقتلت أحد ضباط الشرطة. وبعد ذلك بوقت قصير توفي أبو القيعان متأثراً بجراحه. وأعرب وجهاء القرى عن انفتاحهم على أي خيار يسمح لهم تقريباً بالبقاء في مكانهم، بما في ذلك العيش جنباً إلى جنب مع الجيران اليهود في مجتمع موسع. قامت منظمة "عدالة" غير الحكومية بتحرير رسالة إلى مجلس التخطيط والبناء الوطني في 7 أغسطس / آب، اعترضت فيها على اللوائح الداخلية التي أعدتها جمعية حيران التعاونية التي من شأنها السماح فقط لليهود الأرثوذكس بالعيش في حيران، مشيرة إلى أن الحكومة كانت تعتزم الاستعاضة عن السكان المسلمين في أم الحيران. وظلت مجموعة مكونة من 35 عائلة يهودية ترعاها حركة أور، التي تنادي بمستوطنات داخلية، في الغابة خارج أم الحيران، تعيش في بيوت متنقلة تبرع بها الصندوق القومي اليهودي، في انتظار الحصول على الأرض. وتضم المجموعة ما يقدر بـ 175 طفلاً.

وبقيت بعض المساجد والمقابر السابقة، والتي كانت تعود إلى أوقاف المسلمين التي لم تعد قائمة وذلك قبل قيام الدولة (وهي تختلف عن أوقاف الحرم الشريف التي يتولى إدارتها الأردن) إلى أن صادرتها الدولة بعد حرب الاستقلال عام 1948، مغلقة ولا يمكن الوصول إليها، حتى من قبل المسلمين. تواصل استخدام المساجد السابقة الأخرى لأغراض علمانية. وأفاد زعماء المجتمع الإسلامي بعدم وجود صعوبات في الحصول على موافقة البلدية لبناء المساجد في المحليات ذات الأغلبية المسلمة.

ولاحظوا، مع ذلك، أن سكان بئر السبع المسلمين البالغ عددهم حوالي 10,000 كانوا يسافرون إلى البلدات البدوية القريبة للصلاة، حيث أنهم لم يتمكنوا من استخدام مسجد بئر السبع من العهد العثماني، والذي حولته الحكومة إلى متحف للثقافة الإسلامية بعد أن أصدرت المحكمة العليا قراراً بهذا الشأن في عام 2011، ولم تأذن الحكومة ببناء مسجد آخر.

وواصل الجيش الإسرائيلي السماح فقط لرجال الدين اليهود الأرثوذكس للانخراط في الجيش؛ وقد وظفت الحكومة رجال دين مدنيين غير يهود كواعظين في المدافن العسكرية عند وفاة جندي غير يهودي في الخدمة. وواصلت وزارة الداخلية توفير أئمة للإشراف على مراسم الدفن وفقاً للتقاليد الإسلامية. في يونيو / حزيران، أصدر الجيش الإسرائيلي لوائح جديدة تسمح بجنائز عسكرية علمانية.

وفي بعض الأحياء الأرثوذكسية المتشددة، طالبت "لافتات احتشام" نشرتها منظمات خاصة من النساء بأن يحجبن أنفسهن عن مرأى العامة لغرض عدم تشتيت انتباه الرجال المتدينين، الأمر الذي اعتبرته منظمات غير حكومية انتهاكاً لمساواة النساء وللكرامة الإنسانية. ولم تمثل بلدية بيت شيمش المحلية لأوامر المحكمة

من كانون الثاني / يناير 2015 وحتى يناير / كانون الثاني 2016 فيما يتعلق بإنزال اليافطات، مما دفع محكمة محافظة القدس في 7 يونيو/حزيران لإصدار حكم بأن البلدية ستواجه غرامة قدرها 10,000 شيكل (2,900 دولار) عن كل يوم تبقى فيه اللافتات بعد 6 يوليو تموز. واستأنفت البلدية القرار أمام المحكمة العليا، التي قررت عقد جلسة حول القضية في مارس/آذار 2018.

قضت محكمة الصلح في القدس في 21 يونيو / حزيران بأن طلب موظفي الخطوط الجوية من النساء المسافرات بأن يغيرن مقاعدهن عندما يعترض رجل أرثوذكسي متشدد على الجلوس إلى جوار امرأة كان طلباً تمييزياً. ووفقاً لمركز العمل الديني الإسرائيلي، فإن طلب تغيير المسافر لمقعه بسبب جنسه لا يختلف عن مطالبة شخص ما بمغادرة مكانه بسبب عرقه أو دينه. ومنحت المحكمة 6,500 شيكل (1,900 دولار) للمدعي الثمانيني الذي رفع قضية ضد شركة العال بعد أن قامت بتغيير المقاعد بناء على طلب من مضيعة طيران في عام 2015.

وأعاد حكم صادر عن المحكمة العليا في 12 سبتمبر/أيلول التأكيد بأن الحاخامية الكبرى كانت لديها السلطة القانونية الوحيدة لإصدار شهادات "الكشروت" التي تؤكد التزام المطعم بقوانين الطعام اليهودية. ومع ذلك، فقد تم توسيع نطاق السماح بالحصول على شهادات بديلة عن الشهادات الحاخامية، مثل شهادة المنظمة الأرثوذكسية المستقلة هاشغاخا براتيت، التي تفيد بأن المطاعم التي ليس لديها شهادة/كشروت قد سمح لها بتقديم "عرض حقيقي فيما يتعلق بالمعايير التي تراعيها وأسلوب الإشراف على مراعاة تلك المعايير." وذكرت وسائل الإعلام في 27 سبتمبر / أيلول أن الحاخامية الكبرى فرضت غرامة بقيمة 2,000 شيكل (580 دولار) على مطعم في القدس لعرضه شهادة جديدة من قبل هاشغاخا براتيت، والتي ذكرت المنظمة بأنها امتثلت لحكم المحكمة العليا في 12 سبتمبر/أيلول. ودعا تقرير صدر في مايو/أيار عن مراقب الدولة إلى إصلاح شامل لنظام تنظيم الكشروت وانتقد وزارة الخدمات الدينية، والحاخامية الكبرى، والمجالس الدينية المحلية بسبب الفشل الهيكلي الذي شجع على الاحتيال والتبذير والإشراف السيئ والمحسوبة.

وفي مارس / آذار، سحبت منظمة "عدالة" غير الحكومية التماساً من المحكمة العليا اعترض على قانون يحظر استيراد اللحوم دون شهادة كشروت من الحاخامية الكبرى بعد أن أشار القضاة إلى أنهم لم ينظروا إلى القانون الذي يعامل اليهود العلمانيين وغير اليهود بشكل مختلف.

وذكرت مصادر أن بعض المطاعم التي لا تقدم طعام الكوشر والتي فتحت يوم السبت دفعت غرامات ذات مقادير مختلفة وفقاً للقوانين المحلية.

وكان التعريف الديني مدرجاً في السجل الوطني، ولكن ليس على بطاقات التعريف الرسمية.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

بما أن الدين والإثنية ارتبطا غالباً ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من الأحداث على أنها نابعة فقط من الهوية الدينية.

ووفقاً لمنظمات تبشيرية، ظلت المواقف الاجتماعية سلبية تجاه الأنشطة التبشيرية والتحول إلى ديانات أخرى. وظل بعض اليهود يعارضون النشاط التبشيري الموجه نحو اليهود، ويعتبرونه بمثابة مضايقة دينية، كما كان سلوك البعض عدائياً تجاه اليهود الذين تحولوا إلى المسيحية، مثل اليهود المسيحيين. ووصف شهود

يهوه الهجمات العنيفة، مثل هجوم 20 يوليو/تموز الذي قامت به امرأة على امرأة من شهود يهوه في تل أبيب، فأصابت وجهها وساقها. في 29 يونيو/حزيران، تلقى شهود يهوه خطاباً من مكتب المدعي العام يفيد بأنه رفض إعادة فتح تحقيق في هجوم على محاضرة حول الكتاب المقدس في يونيو 2016 في ريشون لتسيون، بعد أن أغلقت الشرطة القضية دون توجيه تهمة في أغسطس/آب 2016. في ذلك الوقت، وفقاً لشهود يهوه، قالت الشرطة إن عناصرها لم يتمكنوا من تحديد هوية المهاجمين وبالتالي أخفقوا في القبض عليهم أثناء وقوع الحادث، رغم وجود أدلة فيديو.

وأفاد شهود يهوه أن بعض البلديات رفضت تأجير قاعات عامة لهم، كما هو الحال في حولون في 21 يونيو/حزيران.

واستمر اليهود المتشددون عند الحائط الغربي في المضايقة اللفظية للزوار والمصلين اليهود الذين لا يتماشون مع التقاليد الأرثوذكسية اليهودية، مثل ارتداء الملابس المحتشمة أو الفصل بين الجنسين في باحة الحائط الغربي. وواصل أعضاء الحركات اليهودية المحافظة والإصلاحية الإنتقاد العلني لفصل الجنسين والأنظمة التي تتحكم في صلاة النساء عند الحائط الغربي. اشتكى ممثلون عن جماعة صلاة المساواة لنساء الحائط من عدم بذل جهود من قبل الشرطة أو الأدلاء من مؤسسة تراث الحائط الغربي، التي تدير موقع الحائط الغربي، للتدخل عندما قامت نساء ورجال من الأرثوذكس المتشددين بتعطيل شعائر صلاتهن الشهرية بالصراخ، والصفير، والتدافع. وفي 27 فبراير/ شباط، قام مركز ليبيا، وهو منظمة يهودية أرثوذكسية تعمل بتنسيق وثيق مع الحاخامية الكبرى، بجلب أكثر من 1,000 تلميذة بالحافلات للاعتراض على شعائر الصلاة الشهرية، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. وقامت نساء الحائط بتقديم التماس إلى المحكمة العليا في مارس / آذار لإلزام الأدلاء والشرطة بمنع تعطيل شعائرهن. وحددت المحكمة 14 يناير/ كانون الثاني 2018 موعداً لعقد جلسة استماع.

واستمر التوتر بين المجتمع الأرثوذكسي المتشدد وغيره من الإسرائيليين، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالخدمة في الجيش الإسرائيلي، والإسكان، والنقل العام، والمشاركة في القوى العاملة. أفادت وسائل الإعلام عن هجمات وتهديدات من قبل مهاجمين أرثوذكس متطرفين ضد الجنود وضد الذين يشجعون رجال الدين الأرثوذكس المتشددين على التجنيد في الجيش، بما في ذلك إلقاء الحجارة على وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان في 8 أغسطس / آب، ونشر لافتات تهدد مدير قسم الموارد البشرية في الجيش الإسرائيلي اللواء موتي ألموز، في مايو/أيار ويونيو/حزيران، وحرقت دمي لجنود الجيش الإسرائيلي في 13 مايو/أيار. وفي نوفمبر / تشرين الثاني، أمرت محكمة الصلح في الرملة نشطاء أرثوذكس متشددين دفع مبلغ 650 ألف شيكل (187 ألف دولار) لضابط أرثوذكسي متشدد في الجيش الإسرائيلي تعويضاً عن التشهير، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. في سبتمبر/أيلول وقعت مصادمات واحتجاجات بين السكان المتدينين والأرثوذكس المتشددين في مدينة أراذ الجنوبية، حيث ورد أنها نشأت عن نزاعات حول الموازنة واستخدام المباني العامة.

تواصلت التقارير عن قيام رجال أرثوذكس متشددين بالبصق على أولئك الذين يرتدون ملابس دينية مسيحية، وفقاً لقادة الكنيسة. وقال نشطاء مسلمون إن النساء اللاتي يرتدين الحجاب يتعرضن لمضايقات من قبل غير المسلمين في حافلات عامة في تل أبيب-يافا.

وأفاد سائقو سيارات يعملون في أحياء اليهود الأرثوذكس المتشددين أو بالقرب منها أنهم تعرضوا في يوم السبت اليهودي (من ليلة الجمعة لليلة السبت) في القدس لحوادث المضايقة - مثل الإهانة أو البصق - من قبل السكان اليهود المتشددين في تلك الأحياء.

وعلى الرغم من أن الحاخامية الكبرى والعديد من الحاخامات من جميع الطوائف واصلوا تثبيط الزيارات اليهودية إلى موقع جبل الهيكل/الحرم الشريف، فإن بعض الحاخامات الأرثوذكس ظلوا يقولون إن الدخول إلى الموقع مسموح به. وواصلت جماعات مثل أمناء جبل الهيكل ومعهد المعبد دعوتها إلى زيادة وصول اليهود إلى الموقع والصلاة هناك، فضلاً عن بناء هيكل يهودي ثالث فوق الموقع.

واصلت الحركة الإسلامية الشمالية، التي أعلنت الحكومة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 بأنها غير قانونية، القول بأن جبل الهيكل / الحرم الشريف "يتعرض لهجوم" بسبب ما اعتبرته عددًا كبيراً من الزوار اليهود والإجراءات الأمنية المؤقتة التي وضعتها الحكومة بعد هجوم 14 يوليو/تموز الإرهابي في الموقع.

وقد أدت المعارضة الأرثوذكسية المتشددة لمسيرات فخر المثليين، التي يقوم بها المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين خارج تل أبيب أحياناً، إلى تهديدات وهجمات. في 22 يونيو / حزيران، ألقت الشرطة القبض على رجل أرثوذكسي متشدد يحمل سكيناً بالقرب من استعراض فخر في بير شيفا.

وأفاد النشطاء الذين أدلوا بشهاداتهم في جلسة استماع في الكنيسة في شهر فبراير/شباط حول الشباب من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين أن بعض القاصرين الذين عبروا عن تفضيلاتهم الجنسية في المجتمعات الدينية يواجهون الطرد من منازلهم والوصم من الحاخامات على أنهم يعانون من مرض عقلي، مما قد يدفع بعضهم إلى محاولة الانتحار.

وحدثت المجموعات اليهودية التي تعارض تحول اليهود إلى ديانات أخرى، مثل ياد لآخيم، النساء اليهوديات على عدم مواعدة رجال غير يهود، على سبيل المثال من خلال منشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تشجع النساء المرتبطات عاطفياً مع رجال من "الأقلية" على الاتصال بخط المجموعة الساخن على مدار 24 ساعة. وواصلت تقديم المساعدة للنساء اليهوديات وأطفالهن من أجل "الهروب" من التعايش على طريقة الأزواج مع رجال عرب، وأحياناً عن طريق "إطلاق عمليات إنقاذ شبه عسكرية من قرى عربية معادية"، وفقاً لموقع ياد لآخيم الإلكتروني.

واجهت لاهافا، التي وصفتها الصحافة بأنها جماعة يهودية يمينية متطرفة تعارض العلاقات الرومانسية بين اليهود وغير اليهود، اتهامات جنائية بالعنف ضد رجال عرب قالت أنه ينظر إليهم على أنهم يقيمون علاقات غرامية مع يهوديات. وبعد تقديم مركز العمل الديني في إسرائيل التماساً إلى المحكمة العليا، أبلغت السلطات زعيم لاهافا بن تزيون غوبشتاين في 13 نوفمبر/تشرين الثاني أنه يمكن توجيه الاتهام إليه بتهمة التحريض على العنف والعنصرية والإرهاب وعرقلة العدالة بانتظار جلسة استماع مزع عقدها.

وطبقاً للمصادر التي أجرت حفلات زفاف يهودية خارج سلطة الحاخامية (أي لم تسجلها)، فإن الصياغة الغامضة للقانون الذي يتعامل مع أولئك الذين يقومون بإجراء مثل هذه الأعراس وعدم تقييد الحكومة بالقانون، مكّنت الأرثوذكس غير التابعين للحاخامية والزيجات اليهودية غير الأرثوذكسية من إقامة تلك الزيجات علناً، وعادة ما تكون بمثابة احتجاج ضد سلطة الحاخامية. وظل معظم الإسرائيليين اليهود، بمن فيهم العلمانيون يطلبون من الحاخامات الأرثوذكس المعتمدين من قبل الحاخاميات إجراء حفلات الزفاف. الآلية الوحيدة لحصول اليهود على اعتراف رسمي بزواج غير أرثوذكسي هو الزواج خارج البلاد ومن ثم تسجيل الزواج لدى وزارة الداخلية. ووفقاً لمكتب الإحصاء المركزي، فإن حوالي 11 بالمائة من حالات الزواج المسجلة لدى وزارة الداخلية في عام 2015، وهي أحدث سنة تتوفر فيها إحصائيات، حدثت في الخارج،

بدأت الحركة الإصلاحية والحركة المحافظة ومنظمة "كوني حرة يا إسرائيل Be Free Israel"، حملة إذاعية باسم "تكافؤ الزفاف" في صيف 2016، تلتها لوحات إعلانات ولافتات في الشارع في أبريل / نيسان لرفع الوعي بين اليهود بخيارات الزواج خارج الحاخامية الكبرى، على الرغم من أن حفلات الزفاف لن تحصل على اعتراف من الحكومة.

وقد أدت الحملة، التي تطلب من الجمهور التوجه إلى الحركات اليهودية غير الأرثوذكسية الثلاث (المحافظة، والإصلاحية، والعلمانية) كبديل لإقامة حفلات الزفاف، إلى غضب في المجتمعات الأرثوذكسية المتشددة واعتراض من الحاخامية الكبرى على هيئة التنظيم الحكومي للبت التجاري. ومزق مخربون بعض لوحات الحملة الإعلانية في القدس.

وحوصر الآلاف من النساء اليهوديات في مراحل مختلفة من الرفض الرسمي أو غير الرسمي لإعطاء ورقة طلاق، لا سيما في المجتمعات الأرثوذكسية والأرثوذكسية المتشددة، وفقاً لمركز راکمان للنهوض بوضع المرأة في جامعة بار إيلان. في يونيو / حزيران، عقب إصدار إرشادات جديدة من محامي الدولة في نوفمبر / تشرين الثاني 2016، وافقت المحاكم الحاخامية في القدس وحيفاً على طلبات فتح إجراءات جنائية لدى مكتب المدعي العام ضد اثنين من الرفضين للمرة الأولى إعطاء ورقة طلاق. ومن شأن هذا التغيير أن يفعل طلبات تسليم الأزواج الذين يعيشون في الخارج، والذين يمثلون أكثر من 80 في المائة من القضايا المفتوحة لدى المحاكم الحاخامية، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. ووفقاً للحكومة، فإن المبادئ التوجيهية الجديدة تغير رفض إعطاء شهادة الطلاق من قضية مدنية خاصة إلى قضية ذات اهتمام عام، مما يساعد على القضاء على رفض المجتمع لإعطاء ورقة طلاق.

وكانت التحقيقات الجنائية لا تزال مستمرة اعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني.

وذكر مركز راکمان أنه في بعض الحالات، قام زوج المرأة بربط مسألة إعطاءها ورقة طلاق بقبولها بمطالب تنطوي على ابتزاز، مثل تلك المتعلقة بالملكية أو حضانة الأطفال. فالطفل الذي يولد لامرأة ما زالت متزوجة من رجل آخر سيعتبر "مامزر" (مولوداً لعلاقة محظورة) بموجب الشريعة اليهودية، مما سيحد من فرص الزواج المستقبلية للطفل في المجتمع اليهودي. وذكرت المحاكم الحاخامية في 19 يونيو/حزيران أنها نجحت في الحصول على 211 ورقة طلاق في عام 2016، وذكرت وسائل الإعلام أن المحاكم لديها ما يقرب من 150 قضية مفتوحة.

في أعقاب مقتل اثنين من رجال الشرطة الإسرائيليين الدروز في 14 يوليو / تموز قام ثلاثة مهاجمين من المسلمين الإسرائيليين بإطلاق أعيرة نارية وألقوا قنابل صوتية في حوادث منفصلة، في 16 و 17 يوليو/تموز، على مساجد في بلدة المغار التي يسكنها خليط من الدروز والمسيحيين، وهي مسقط رأس أحد ضحايا 14 يوليو / تموز. واتخذ الزعماء الدينيين المسلمون والدروز إجراءات لخفض التوترات، مثل قيام الزعماء المسلمين بزيارة العائلات الدرزية لتقديم العزاء، لكن التعبيرات عن الاستياء والخوف بين المجموعتين استمرت في أعقاب الأزمة، وخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي. في أغسطس / آب، ذكرت وسائل الإعلام أن إماماً مسلماً في قرية كفر قرع قاد حملة ناجحة لمنع اختيار مدير درزي في مدرسة ثانوية مسلمة بسبب دين الرجل.

في 23 أبريل/نيسان، اكتشف القائمون على مقبرة المسلمين في يافا العديد من شواهد القبور المحطمة. وفي أبريل/نيسان أيضاً، ذكرت وسائل الإعلام أن مجرمين مجهولين قاموا برسم رموز شيطانية بطلاء أسود وفضي على جدار كنيسة أرثوذكسية روسية في حيفا. وطبقاً لبطريركية اللاتين في القدس، حطم مخربون في سبتمبر/أيلول نوافذ الزجاج الملون وقاموا بأعمال تخريبية أخرى في كنيسة القديس اسطفانوس في دير بيت جمال بالقرب من بيت شيمش. وفي 4 سبتمبر/أيلول، وجه المدعي العام في منطقة القدس لرجل أرثوذكسي متطرف تهمة التهديدات بالقتل ضد زعماء يهود إصلاحيين والرسم على جدران كنيس للإصلاحيين في رعانا في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

قام أكثر من 1,000 إسرائيلي مسيحي بزيارة الأماكن المقدسة المسيحية في لبنان في جولات منظمة خلال العام، بعد وساطة رجال الدين المسيحيين مع الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية، وفقاً لتقارير صحفية.

واستمرت مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية في محاولة بناء التفاهم وخلق الحوار بين الجماعات الدينية وبين الجماعات اليهودية الدينية والعلمانية، بما في ذلك نيفيه شالوم، واحة السلام، ومبادرة صندوق إبراهيم، وجفعات حبيبه، وهاجر ومدارس اليد في اليد التي تعتمد التدريس باللغتين، ومنظمة هيدوش، ومركز العمل الديني الإسرائيلي لحركة الإصلاح، ومنظمة موزايكا، ومنظمة لقاءات بين الأديان.

وواصلت منظمة تاغ مير غير الحكومية تنظيم زيارات إلى المناطق التي وقعت فيها هجمات "تدفيغ الثمن" ورعت أنشطة ترمي إلى تعزيز التسامح رداً على هذه الهجمات. ووقعت إحدى هذه الهجمات في مايو/أيار، في قرية النورة العربية، حيث قام مخربون مجهولون بتمزيق إطارات تسع سيارات وكتبوا عبارات معادية للمسلمين على جدار مجاور، وفقاً لتقارير صحفية.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية ودورها

خلال زيارة في مايو/أيار، اجتمع الرئيس الأمريكي مع رئيس الوزراء ومسؤولين حكوميين آخرين. وشملت المناقشات مكافحة العنف الديني، والتغلب على الانقسام الديني، وبناء مستقبل من الثقة والوئام والتسامح واحترام أعضاء جميع الأديان. وزار المواقع الدينية ونصب ياد فاشيم التذكاري لضحايا المحرقة اليهودية في القدس.

في أعقاب التوترات المتصاعدة في جبل الهيكل/الحرم الشريف في أعقاب الهجوم الإرهابي على الموقع في 14 يوليو/تموز، تحدث السفير الأمريكي ومسؤولون من السفارة مع مسؤولين حكوميين وقادة الكنيسة حول أهمية الإبقاء على الوضع الراهن في جبل الهيكل/الحرم الشريف دون تصعيد التوتر من خلال أعمال أو بيانات استفزازية. وفي اجتماعات مع مسؤولين حكوميين، شدد مسؤولون حكوميون أمريكيون رفيعو المستوى ومسؤولو السفارة على أهمية التعددية الدينية واحترام جميع الجماعات الدينية، كما ورد في خطاب السفير في 27 يونيو/حزيران في مناسبة برعاية بناي بريث.

وفي يوليو / تموز، زار المستشار الخاص للأقليات الدينية في الشرق الأدنى وجنوب ووسط آسيا القدس وتل أبيب وحيفا والناصرة لإجراء مناقشات مع المسؤولين الحكوميين ومجموعات الأقليات الدينية، بما في ذلك المسلمون والمسيحيون والدروز والبهائيون، فضلاً عن ممثلين عن اليهود الأرثوذكس والمحافظة والإصلاحيين. وناقشوا مجموعة واسعة من الشواغل المتعلقة بمجموعات الأقليات الدينية والمعاملة المتساوية وحالات العنف ذات الدوافع الدينية.

ركزت المبادرات التي تدعمها السفارة على الحوار بين الأديان وتنمية المجتمع، ودعت إلى مجتمع يشارك فيه السكان العرب واليهود، بما في ذلك مؤتمرات أعلن فيها موظفو السفارة دعمهم لحق الأشخاص من كل الأديان في ممارسة شعائرهم الدينية بشكل سلمي، مع احترام معتقدات وعادات جيرانهم.

وشارك موظفو السفارة في مناسبات دينية نظمتها جماعات يهودية وإسلامية ودرزية ومسيحية وبهائية، واستخدمت السفارة منصات التواصل الاجتماعي للتعبير عن دعم الولايات المتحدة للتسامح وأهمية الانفتاح على أعضاء الأديان والمجموعات الأخرى.

تضمنت الفعاليات التي استضافتها السفارة الأمريكية إفطاراً رمضانياً بين الأديان، وحفل استقبال خاص برأس السنة اليهودية روش هاشناه، وعشاء عيد الشكر بين الأديان. كما شجعت السفارة على الحد من التوترات بين الجماعات الدينية وعملت على زيادة التواصل بين الأديان والشراكة داخل المجتمع من خلال الجمع بين ممثلي العديد من الجماعات الدينية لتعزيز الأهداف المشتركة وتبادل المعارف والخبرات. ودعمت برامج السفارات مبادرات تعليمية ومجتمعية يهودية عربية مختلطة للحد من التوترات والعنف المجتمعي، بما في ذلك مشروع من قبل منتدى توافق المواطنين الذي جمع بين مواطنين متدينين متشددتين وعرب لوضع أجندة مدنية مشتركة وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية المشتركة والهواجس في مجتمعاتهم، بالإضافة إلى مشروع يدعم الحوار التداولي بين النساء اليهوديات والعرب.

وقدمت السفارة منحاً للمنظمات التي تدعو إلى التسامح الديني بين الجماعات المختلفة، مثل مشروع برعاية مركز ليو بايك التعليمي للاحتفال بين الأديان بمناسبة عيد الميلاد وعيد الأنوار اليهودي- هانوكا، الذي عقد في 20 ديسمبر/كانون الأول في حي يهودي-عربي مختلط في حيفا. ولاحظ أكثر من 250 طفلاً عربياً ويهودياً وأبؤهم طرقاً مختلفة للاحتفال بالتقاليد الدينية كمجتمع متماسك.

ودعمت السفارة مشروع منظمة "تسوفين" غير الحكومية للتخفيف من التوترات بين الأديان والطوائف وبين المواطنين العرب واليهود في البلاد من خلال التكامل الاقتصادي بين الطائفتين وإقامة دورات مستدامة للتعاون بين الجماعات. وتشجع أنشطة المشروع مشاركة المواطنين العرب في صناعة التكنولوجيا العالية في إسرائيل، وتنويع بيئات العمل، وتسهيل التعاون فيما بين الجماعات. بالإضافة إلى ذلك، دعمت السفارة مشروعاً يجمع فنانات يهوديات ومسلمات ومسيحيات في حيفا والقدس واللد لتعزيز التمكين الاقتصادي وتشجيع الحوار بين الأديان.

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في الضفة الغربية وغزة لعام 2017

الملخص التنفيذي

يشمل هذا القسم الضفة الغربية وغزة وقضايا تتعلق أساساً بال فلسطينيين المقيمين في القدس. وتتم تغطية القضايا المتعلقة أساساً بالإسرائيليين المقيمين في القدس في قسم "إسرائيل ومرتفعات الجولان". في 6 ديسمبر/كانون الأول، اعترفت الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل. وموقف الولايات المتحدة هو أن الحدود المحددة للسيادة الإسرائيلية في القدس تخضع لمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين.

مارست السلطة الفلسطينية درجات متفاوتة من السلطة في الضفة الغربية ولم تمارس سلطة على القدس. وعلى الرغم من أن قوانين السلطة الفلسطينية تنطبق في قطاع غزة، لم تكن السلطة الفلسطينية تملك السلطة هناك واستمرت حماس في ممارسة السيطرة الفعلية على الأمن والمسائل الأخرى. ينص القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، الذي يشكل دستوراً مؤقتاً، على أن الإسلام هو الدين الرسمي وينص على أن مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، ولكنه ينص على حرية المعتقد والعبادة وأداء الشعائر الدينية ما لم تنتهك النظام العام أو الأخلاق. كما يحظر التمييز على أساس الدين، ويدعو إلى احترام "جميع الأديان السماوية الأخرى"، وينص على المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون. تواصلت أعمال العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين في إسرائيل والقدس وغزة والضفة الغربية. وفي يوليو / تموز، أطلق ثلاثة مهاجمين عرب إسرائيليين النار على ضابطي شرطة إسرائيليين فقتلوهما وأصابوا ثالثاً عند مدخل مجمع الحرم الشريف / جبل الهيكل في القدس. واستناداً إلى مخاوف أمنية، أغلقت الشرطة الإسرائيلية المجمع مؤقتاً وألغت صلاة الجمعة الإسلامية لأول مرة منذ عام 1969. وأصدر المتحدث باسم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بياناً علنياً قال فيه إن عباس أدان الهجوم وكل أعمال العنف خلال محادثة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو. وقامت حكومة إسرائيل من جانب واحد بإدخال إجراءات أمنية جديدة لدخول المجمع، مشيرة إلى الحاجة إلى تحسين الأمن. وقد رفضت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس (وهي الكيان الإسلامي الذي يتولى إدارة الموقع بتمويل من الحكومة الأردنية) هذه الإجراءات باعتبارها انتهاكاً للوضع القائم. أقام الفلسطينيون اعتصامات واحتجاجات، ووقعت اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. استمرت الحاخامية الكبرى في الحكم بأن الزيارات اليهودية إلى الحرم الشريف / جبل الهيكل كانت ممنوعة دينياً لأسباب الطهارة الطقسية، ومع ذلك، فقد ازدادت الزيارات التي قام بها نشطاء من جبل الهيكل اليهودي إلى الموقع، الذي قامت السلطات الإسرائيلية بتسهيله، إلى مستويات قياسية خلال العام. وحظرت الحكومة الإسرائيلية، وفقاً للوضع الراهن، العبادة لغير المسلمين في الحرم الشريف / جبل الهيكل، على الرغم من أن الشرطة الإسرائيلية أصبحت أكثر تساهلاً مع صلاة اليهود الصامتة وغيرها من الطقوس الدينية التي تتم في الموقع، وفقاً لجماعات حركة جبل الهيكل الحركة ووسائل الإعلام الإسرائيلية. وواصلت الحكومة الإسرائيلية فرض قيود على فترات متقطعة على وصول الفلسطينيين إلى المواقع الدينية، بما في ذلك الحرم الشريف/جبل الهيكل، مشيرة إلى أسباب أمنية. وأعاقت القيود المستمرة على السفر حركة المسلمين والمسيحيين بين الضفة الغربية والقدس. واجهت الجماعات الدينية التبشيرية التي لا تعترف بها السلطة الفلسطينية صعوبة في كسب قبول وثائق الأحوال الشخصية التي أصدرتها. وتضمنت بعض القنوات الإعلامية الرسمية الخاصة بالسلطة الفلسطينية وكذلك حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المرتبطة بحركة فتح السياسية الحاكمة محتوى يمتدح أو يتغاضى عن أعمال العنف، وفي بعض الأحيان يشير إلى المهاجمين بأنهم "شهداء". كما ظهرت بعض المحتويات المعادية للسامية في وسائل الإعلام التابعة لحركة فتح والسلطة الفلسطينية. وحافظ الرئيس عباس على التزامه بمواصلة التطلعات الوطنية الفلسطينية من خلال وسائل غير عنيفة في العديد من تصريحات العلنية. غير أن القادة الفلسطينيين، بمن فيهم الرئيس عباس، لم

يدينوا باستمرار الهجمات الإرهابية الفردية أو يتحدثوا علناً ضد أعضاء مؤسساتهم الذين يدعون إلى العنف. قامت حماس، التي تصنفها الولايات المتحدة على أنها منظمة إرهابية والتي تسيطر بالفعل على قطاع غزة، ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، ومجموعات متطرفة أخرى، بنشر مواد معادية للسامية، وحرّضت على العنف عبر قنوات الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك خلال التجمعات والمناسبات الأخرى. كما أصلت حماس فرض قيود على سكان غزة على أساس تفسيرها للإسلام والشريعة. أدان الزعماء الإسرائيليون والفلسطينيون مختلف أشكال الجرائم ذات الدوافع الأيديولوجية، بما في ذلك أعمال العنف التي قام بها أفراد ومجموعات يهودية ضد الفلسطينيين وكذلك الجرائم الخاصة بالملكات.

وقامت الحكومة الإسرائيلية باعتقال أو احتجاز أشخاص يُدعى أنهم مشتبه بهم في مثل هذه الهجمات، ووجهت اتهامات إلى حاخام بارز في مستوطنات الضفة الغربية بتهمة التحريض على العنف ضد الفلسطينيين. ومع ذلك، أفادت جماعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المحلية أن السلطات نادراً ما أدانت الجناة المزعومين. وانتقدت الحكومة الإسرائيلية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في يوليو/تموز لإدراج مدينة الخليل القديمة، والتي تضم الحرم الإبراهيمي / مقامات الأولياء، كموقع للتراث العالمي مهدد بالانقراض، مشيرة إلى أن موافقة اليونسكو على اقتراح فلسطيني للاعتراف بالمدينة القديمة كموقع للتراث كان محاولة متعمدة لتقليل الروابط اليهودية والإسرائيلية في المنطقة.

وقعت حوادث عنف بدوافع أيديولوجية. وذكرت مصادر أن المهاجمين كانوا مدفوعين بعوامل متعددة. وفي بعض الحالات، برّر الجناة العنف لأسباب دينية. على سبيل المثال، في مناسبات متعددة، ألقى شبان فلسطينيون الحجارة على الزوار اليهود لقبر يوسف في نابلس. في 21 يوليو / تموز، قام مهاجم فلسطيني بطعن وقتل ثلاثة إسرائيليين وأصاب آخر بجروح بالغة في مستوطنة حلميش شمال غرب رام الله. وقد عزا المهاجم هجومه، على وسائل التواصل الاجتماعي، للإجراءات الأمنية الإسرائيلية على الحرم الشريف / جبل الهيكل. وواصلت مختلف الجماعات الإسرائيلية والفلسطينية المعارضة للتفاعل مع الأديان الأخرى الاحتجاج على العلاقات الاجتماعية والرومانسية بين الأديان وأشكال التعاون الأخرى. ووقعت حوادث ارتكبت فيها جرائم بدوافع أيديولوجية ضد الفلسطينيين، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمات غير حكومية.

ودعا الرئيس ترامب، خلال زيارة إلى بيت لحم في مايو / أيار، علناً إلى "عالم أكثر سلاماً وأماناً وأكثر تسامحاً". والتقى مسؤولون من القنصلية الأمريكية العامة في القدس بمسؤولين فلسطينيين للتعبير عن قلقهم من المحتوى الديني المتعصب وتمجيد العنف في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، وطلبوا إزالة هذا المحتوى. كما اجتمع مسؤولو القنصلية العامة مع الزعماء الدينيين الفلسطينيين لمناقشة التسامح الديني ومجموعة واسعة من القضايا التي تؤثر على المجتمعات المسيحية والإسلامية. وقد أعرب موظفون في القنصلية العامة عن قلقهم إزاء قرارات اليونسكو التي تدعمها السلطة الفلسطينية والتي تقلل من أو تتجاهل الصلة التاريخية والدينية اليهودية بالخليل والحرم الإبراهيمي / مقامات الأولياء. والتقى كبار مسؤولي الحكومة الأمريكية الزائرين، بمن فيهم المستشار الخاص للأقليات الدينية في الشرق الأدنى وجنوب آسيا الوسطى، مع قادة المجتمع السياسي والديني والمدني لتعزيز التسامح والتعاون ضد التحيز الديني. التقى موظفو القنصلية العامة مع ممثلي الجماعات الدينية لرصد دواعي قلقهم إزاء الوصول إلى المواقع الدينية، واحترام رجال الدين، والهجمات على المواقع الدينية ودور العبادة. كما اجتمع قادة القنصليات العامة مع زعماء مسيحيين محليين لبحث مخاوفهم بشأن الهجرة المسيحية المستمرة من القدس والضفة الغربية.

وبحث مسؤولو القنصلية العامة مخاوف المجتمع المسيحي في بيت جالا حول عرقلة الوصول إلى أراضيهم

الزراعية والدير المحلي بسبب بناء الجدار الأمني الإسرائيلي في وادي كريمة. والتقى مسؤولون من الأوقاف الإسلامية بالقدس وشخصيات دينية إسلامية أخرى مع مسؤولين في القنصلية الأمريكية العامة للتعبير عن مخاوفهم بشأن القيود الإسرائيلية المفروضة على وصول المسلمين وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالحرم الشريف / جبل الهيكل.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

يصل عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى 2.7 مليون نسمة، حسب تقديرات الحكومة الإميركية، و 1.8 مليون نسمة في قطاع غزة (تقديرات يوليو/تموز 2017). وبحسب تقديرات الولايات المتحدة يشكل المسلمون السنة أغلبية الفلسطينيين المقيمين في تلك الأراضي. ويقدر المكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاء أن 536,600 يهودي إسرائيلي يعيشون في القدس - بما في ذلك مناطق في القدس الشرقية احتلتها إسرائيل في حرب عام 1967 وضمتها من طرف واحد في عام 1980 - وهو ما يمثل حوالي 61 بالمائة من إجمالي سكان المدينة البالغ 882,652 نسمة. ووفقاً لما ذكرته شبكة سي بي أس، فإن ما يقدر بـ 332,600 فلسطيني يقيمون في القدس، منهم حوالي 12,000 مسيحي فلسطيني، وحوالي 2,000 شخص آخر من المسيحيين غير الفلسطينيين. وأفاد المكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاء بأن ما يقدر بـ 400,000 من الاسرائيليين اليهود يعيشون في مستوطنات في الضفة الغربية. ووفقاً لتقديرات مختلفة، يقيم حوالي 50,000 مسيحي في الضفة الغربية والقدس، ووفقاً لتقارير إعلامية، هناك ما يقرب من ألف مسيحي يقيمون في غزة. ووفقاً لقادة مسيحيين محليين، استمرت الهجرة المسيحية الفلسطينية بمعدلات سريعة. معظم المسيحيين هم من الروم الأرثوذكس؛ أما البقية فتتضمن الروم الكاثوليك، واليونان الكاثوليك (الملكيين)، والسريان الأرثوذكس، والأرمن الأرثوذكس، والأرمن الكاثوليك، والأقباط، والموارنة، والإثيوبيين الأرثوذكس، والأسقفيين، واللوثريين وأعضاء طوائف بروتستانتية أخرى. يتركز المسيحيون بصورة أساسية في القدس الشرقية، وبيت لحم، ورام الله، ونابلس، وهناك تجمعات أصغر تعيش في أنحاء أخرى. هناك ما يقرب من 360 من السامريين (ممارسي الطقوس السامرية، التي لها صلة باليهودية إنما تتميز عنها)، فضلاً عن عدد قليل من المسيحيين الإنجيليين وشهود يهوه المقيمين في القدس والضفة الغربية.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

يخضع سكان أجزاء مختلفة من الضفة الغربية والقدس والضفة الغربية لاختصاص سلطات مختلفة. ويخضع الإسرائيليون والفلسطينيون الذين يعيشون في القدس للقانون المدني والجنائي الإسرائيلي. الإسرائيليون الذين يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية يخضعون اسمياً للقانون العسكري ولكن السلطات الإسرائيلية تطبق القانون المدني والجنائي الإسرائيلي عليهم في الممارسة العملية. ذلك الجزء من الضفة الغربية الذي يعيش فيه الفلسطينيون يدعى المنطقة (ج) وفقاً لاتفاقية أوسلو الثانية ويخضع للنظام القانوني العسكري الإسرائيلي فيما يتعلق بالمسائل الجنائية والأمنية، فضلاً عن القضايا المدنية، في حين أن الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ب) يخضعون لقانون السلطة الفلسطينية المدني والقانون العسكري الإسرائيلي للقضايا الجنائية والأمن. وعلى الرغم من أنه وفقاً لاتفاق أوسلو الثاني، ينطبق فقط القانون المدني والأمني للسلطة الفلسطينية على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (أ) من الضفة الغربية، تطبق إسرائيل قانون الجيش الإسرائيلي كلما دخل جيشها إلى المنطقة (أ). ويخضع قطاع غزة رسمياً لاختصاص السلطة الفلسطينية المؤقتة، على الرغم من أن حماس تمارس السلطة الفعلية على القطاع.

ينطبق القانون الأساسي المؤقت على المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية. ينص القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، لكنه يدعو إلى احترام "جميع الأديان السماوية الأخرى". وينص القانون الأساسي على حرية المعتقدات، والعبادة، وممارسة الشعائر الدينية، إلا إذا كانت تلك الممارسات تنتهك النظام العام أو قواعد الأخلاق. كما يحظر القانون الأساسي التمييز على أساس الدين وينص على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون. ينص القانون الفلسطيني الأساسي على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصادر الأساسية للتشريع.

لا توجد عملية محددة يمكن بواسطتها للمنظمات الدينية كسب الاعتراف الرسمي، إذ يجب على كل جماعة دينية التفاوض بخصوص علاقاتها الثنائية الخاصة مع السلطة الفلسطينية. تم التوصل إلى ترتيبات خاصة بالوضع الراهن مع السلطات العثمانية في القرن التاسع عشر والتي تطبقها السلطة الفلسطينية. على سبيل المثال، الاعتراف بوجود وحقوق الروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والأرمن الأرثوذكس، والسريان، والأقباط الإثيوبيين الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والكنائس السريانية الأرثوذكسية. واعترفت اتفاقيات لاحقة مع السلطة الفلسطينية بحقوق الأسقفية (الأنجليكانية) والكنائس الإنجيلية اللوثرية. تتمتع الطوائف الدينية المعترف بها قانونياً بصلاحيات البت في قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والإرث. ويحق لها إنشاء المحاكم الكنسية من أجل إصدار أحكام ملزمة قانوناً بشأن الأحوال الشخصية وبعض مسائل الملكية لأفراد جماعاتها الدينية.

لا تحظى الكنائس باعتراف رسمي، ولكن نظراً لتفاهات غير مكتوبة مع السلطة الفلسطينية على أساس المبادئ الأساسية لاتفاقيات الوضع الراهن، يمكن لجماعات الله، وكنيسة الناصري، وبعض الكنائس المسيحية الإنجيلية، أن تعمل بحرية. وقد يقوم بعضها ببعض المهام الرسمية مثل إصدار تراخيص الزواج. يتعين على الكنائس غير المعترف بها من قبل السلطة الفلسطينية عادة الحصول على إذن خاص لمرة واحدة من السلطة الفلسطينية لإجراء عقود الزواج أو البت في مسائل الأحوال الشخصية. وإذا ما أرادت هذه المجموعات القيام بإجراءات خاصة فلا بد من الاعتراف بها من قبل، والتسجيل لدى السلطة الفلسطينية. لا يحق لهذه الكنائس التبشير. وهناك عدد قليل من هذه الكنائس التي نشطت خلال العقد الماضي والتي لا يزال وضعها القانوني غير مؤكد.

تتلقى المؤسسات الإسلامية وأماكن العبادة دعماً مالياً من الحكومة وفقاً للقانون.

التعليم الديني هو جزء من المنهاج الدراسي للطلاب من الصف الأول إلى الصف السادس في المدارس العامة التي تديرها السلطة الفلسطينية. وهناك فصول دراسية منفصلة للمسلمين والمسيحيين. يمكن للطلاب اختيار أي فصل يرغبون به ولكن لا يمكنهم عدم اختيار دورات دينية. وتقوم الكنائس المعترف بها بإدارة مدارس خاصة في الضفة الغربية تشمل التعليم الديني. وتعمل المدارس الإسلامية الخاصة أيضاً في الضفة الغربية. كما تدير الكنائس أيضاً مدارس "معترف بها ولكن غير رسمية" (وهي شكل من أشكال المدارس شبه الخاصة) في القدس الشرقية، وقامت دائرة الوقف الإسلامي بإدارة مدارس خاصة في القدس الشرقية، وشملت كلا الفئتين من المدارس تعليماً دينياً.

تتظر المحاكم الإسلامية أو المسيحية في جميع المسائل القانونية الخاصة بالأحوال الشخصية، بما في ذلك قضايا الإرث، والزواج، والمهر، والطلاق، وإعالة الأطفال. بالنسبة للمسلمين، تحدد الشريعة قانون الأحوال الشخصية، بينما تحكم مختلف المحاكم الكنسية في مسائل الأحوال الشخصية للمسيحيين. ويجوز، من الناحية

القانونية، لأعضاء إحدى الجماعات الدينية رفع نزاعات الأحوال الشخصية للنظر والبت فيها عن طريق جماعة دينية مختلفة فيما إذا اتفق المتنازعون على أن ذلك هو المناسب.

ينص القانون الفلسطيني على أنه في المجلس التشريعي الفلسطيني المكون من 132 عضواً (الذي لم يجتمع منذ عام 2007)، يتم تخصيص ستة مقاعد للمرشحين المسيحيين، الذين يحق لهم أيضاً التنافس على مقاعد أخرى. لا توجد مقاعد مخصصة لأعضاء أي مجموعة دينية أخرى. ويشترط المرسوم الرئاسي أن يتولى المسيحيون رئاسة تسع مجالس بلدية في الضفة الغربية (بما في ذلك رام الله وبيت لحم وبيروزيت وبيت جالا) ويخصص حصة مسيحية لعشرة مجالس بلدية في الضفة الغربية.

تمنع قوانين السلطة الفلسطينية الفلسطينيين من بيع الأراضي المملوكة لفلسطينيين إلى "أي رجل أو هيئة قضائية يحمل/تحمل الجنسية الإسرائيلية، أو يعيش/تعيش في إسرائيل أو يعمل/تعمل نيابة عنها".

وبموجب القانون الإسرائيلي، لا يمكن لإدارة الأراضي الإسرائيلية، التي تدير 93 في المائة من أراضي إسرائيل، أن تقوم بتأجير الأراضي لمواطنين أجانب.

ممارسات الحكومة

فقرة موجزة: تواصل العنف بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وبما أن الدين والانتماءات الإثنية أو القومية غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من أعمال العنف هذه بأنها تستند إلى الهوية الدينية فقط. في 14 يوليو/تموز، أطلق ثلاثة مهاجمين عرب إسرائيليين النار على ضابطي شرطة إسرائيليين فقتلواهما وأصابوا ثالثاً عند مدخل مجمع الحرم الشريف / جبل الهيكل، مما دفع الشرطة الإسرائيلية إلى إغلاق المجمع وإلغاء صلاة الجمعة الإسلامية. وبعد إعادة فتح المجمع، وضعت الشرطة الإسرائيلية إجراءات أمنية جديدة عند المداخل التي يستخدمها المصلون المسلمون. ورفضت دائرة الأوقاف الإسلامية الإجراءات ووصفتها بأنها انتهاك لفهم الوضع الراهن بين السلطات الإسرائيلية والأردنية.

وبعد الاحتجاجات في القدس والضفة الغربية، قامت الشرطة الإسرائيلية بإزالة المعدات. وطبقاً لترتيبات الوضع الراهن مع دائرة الأوقاف، واصلت الحكومة الإسرائيلية حظر صلاة غير المسلمين والممارسات الدينية الأخرى في الحرم الشريف / جبل الهيكل، لكن الشرطة الإسرائيلية أصبحت أكثر تساهلاً مع صلاة اليهود الصامتة والطقوس الدينية الأخرى التي أقيمت على الموقع، حسب إدارة الأوقاف وعدد من المراقبين من منظمات غير حكومية. وفي إشارة إلى مخاوف أمنية، فرضت الحكومة الإسرائيلية أيضاً قيوداً على دخول المصلين المسلمين فيما وصفته دائرة الأوقاف بأنه خرق للوضع الراهن، بما في ذلك قيود عمرية مؤقتة (قيود السن) على عدة أيام خلال العام. وازدادت الزيارات التي قام بها نشطاء جبل الهيكل اليهودي مرة أخرى خلال العام إلى مستويات قياسية، وخاصة خلال الأعياد الوطنية اليهودية والإسرائيلية. وقالت بعض المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية وأعضاء الكنيست إن ترتيب الوضع الراهن يقيد حرية العبادة لليهود. واصلت الحكومة الإسرائيلية السماح لكل من المسلمين والمسيحيين بالصلاة عند الحائط الغربي على الرغم من أن الشرطة في كثير من الأحيان حدّت من وصول الفلسطينيين إلى ساحة الحائط الغربي لأسباب أمنية، حسب قولها. وواصل العديد من القادة السياسيين والدينيين في إسرائيل والسلطة الفلسطينية إدانة العنف بدوافع أيديولوجية. وأفادت الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي أنهما يحققان في الحالات المعروفة بأنها هجمات ذات دوافع دينية ويقومان باعتقالات حيثما أمكن ذلك، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام واصلت الإفادة بأن تلك الاعتقالات نادراً ما أدت إلى

ملاحقة قضائية ناجحة. وانتقدت الحكومة الإسرائيلية منظمة اليونيسكو لإدراج مدينة الخليل القديمة في يوليو / تموز، بما في ذلك الحرم الإبراهيمي / مقامات الأولياء، كموقع للتراث العالمي مهدد بالانقراض في الأراضي الفلسطينية. وذكر الإسرائيليون أن موافقة اليونسكو على اقتراح فلسطيني بالاعتراف بالخليل كموقع تراثي هو محاولة متعمدة لتقليص الروابط اليهودية والإسرائيلية في المنطقة.

وفي 14 يوليو / تموز، أطلق ثلاثة مهاجمين عرب إسرائيليين النار على ضابطي شرطة إسرائيليين فقتلوهما وأصابوا ثالثاً عند مدخل مجمع الحرم الشريف / جبل الهيكل. وفي إشارة إلى مخاوف أمنية، أغلقت الشرطة الإسرائيلية المجمع وألغت صلاة الجمعة لأول مرة منذ عام 1969، عندما أضرم زائر أسترالي النار في المنبر داخل المسجد الأقصى. وأعدت الشرطة الإسرائيلية فتح الحرم الشريف / جبل الهيكل في 16 يوليو / تموز أمام سكان البلدة القديمة، إلا أنها قامت بتكيب معدات أمنية جديدة، بما في ذلك أجهزة الكشف عن المعادن، عند مداخل الموقع الذي يستخدمه المصلون المسلمون. ورفضت دائرة الأوقاف هذه الإجراءات ووصفتها بأنها انتهاك للوضع الراهن. كما رفض المصلون المسلمون دخول الموقع ريثما يتم إبطال جميع الإجراءات الأمنية التي فرضت مؤخراً بشكل كامل. وشملت الاحتجاجات "أيام الغضب"، والاعتصامات، والصلوات. ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والمتظاهرين الفلسطينيين في القدس الشرقية وغزة والضفة الغربية حتى 27 يوليو / تموز. تراجعت حدة التوترات في 27 يوليو/تموز، وعاد المسلمون إلى الحرم الشريف / جبل الهيكل عندما أزلت الشرطة الإسرائيلية آخر المعدات التي تم تركيبها مؤخراً.

واستمرت الحكومة الإسرائيلية في التحكم بالوصول إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل. اضطلعت الشرطة الإسرائيلية بمهام الأمن وتمركزت الشرطة داخل الموقع وخارج كل مدخل إلى الموقع. وقامت الشرطة الإسرائيلية بدوريات روتينية في الساحة الخارجية ونظمت حركة المشاة داخل وخارج الموقع. نظمت حركة فتح وغيرها من الفصائل السياسية الفلسطينية احتجاجات (مستخدمة في الغالب مصطلح "أيام الغضب") طوال العام ودعت الفلسطينيين إلى الدفاع عن الحرم الشريف / جبل الهيكل.

وواصلت الحاخامية الكبرى حكمها بأن الزيارات اليهودية إلى الحرم الشريف / جبل الهيكل تم حظرها على أساس ديني لأسباب تتعلق بالطهارة الطقسية. الزيارات التي قام بها نشطاء من جبل الهيكل اليهودي إلى الموقع والتي سهلتها لهم السلطات الإسرائيلية، ازدادت مرة أخرى إلى مستويات قياسية خلال العام. وأعربت دائرة الوقف عن قلقها من المحاولات المتزايدة لهؤلاء النشطاء للصلاة في الموقع في انتهاك للوضع الراهن، وكذلك بسبب استمرار الدعوات من بعض النشطاء لتدمير المسجد الأقصى واستبداله بالهيكل اليهودي الثالث. ووفقاً لدائرة الوقف الإسلامي في القدس، قام ناشطون مرتبطون بحركة جبل الهيكل بـ 25,628 زيارة للموقع خلال العام، مقارنة بحوالي 14,800 زيارة في عام 2016. في 1 أغسطس/آب وصل عدد الزيارات إلى 1079 زيارة وهو عدد قياسي وذلك بمناسبة يوم الصيام اليهودي تيشا بأف Tisha b'Av وهو يوم إحياء ذكرى المآسي المتعددة في التاريخ اليهودي، بما في ذلك تدمير المعابد اليهودية. أثارت الزيادة في الزيارات في يوم الصيام (تيشا بأف) انتقادات من كبير حاخامات السفارديم الإسرائيليين، الذين أكدوا أن المشي على الموقع محظور بموجب الشريعة اليهودية. ووفقاً لمجموعات حركة جبل الهيكل ودائرة الأوقاف، فقد قام الناشطون خلال العطلة اليهودية التي استغرقت أسبوعاً في عيد المظال - سوكوت، بـ 2,266 زيارة، بزيادة 40٪ عن الفترة المماثلة في عام 2016. وسمحت الشرطة الإسرائيلية لعدة مجموعات بزيارة الموقع على نحو متزامن، مع زيادة العدد المسموح به لكل مجموعة إلى أكثر من 70 شخصاً، وفقاً لدائرة الأوقاف، ومجموعات نشطاء جبل الهيكل، والتقارير الإعلامية. وتماشياً مع الممارسات المعمول بها سابقاً، أعلنت الشرطة الإسرائيلية إغلاق مؤقت للحرم الشريف / جبل الهيكل أمام زوار غير

مسلمين خلال العشرة الأواخر من رمضان، ومع ذلك، فقد سمحت الشرطة الإسرائيلية في عدة مناسبات بزيارات لغير المسلمين إلى الموقع خلال تلك الفترة.

تفاهات الوضع المتعلقة بالحرم الشريف / جبل الهيكل تحظر العبادة لغير المسلمين في المجمع، والتي تقول بعض المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية وأعضاء الكنيست بأنها تقيد حرية العبادة لليهود. ومع ذلك، قامت بعض الجماعات اليهودية التي ترافقها الشرطة الإسرائيلية بأداء شعائر دينية مثل الصلوات وحفلات الزفاف والسجود. وقد مثلت إقامة مثل هذه الشعائر في الموقع زيادة عن السنوات السابقة، وفقاً لمنظمات غير حكومية محلية، ووسائل الإعلام، وجماعات حركة جبل الهيكل اليهودي، والتي ذكرت أيضاً أن التغييرات في العلاقات بين الشرطة وحركة جبل الهيكل خلقت بيئة أكثر تساهلاً لإقامة صلاة صامتة. في بعض الحالات، عملت الشرطة الإسرائيلية على منع الأفراد من الصلاة وإزاحتهم ولكن في حالات أخرى، كان بعضها موثقاً من قبل وسائل التواصل الاجتماعي بالصور وأشرطة الفيديو، حيث بدا كأن الشرطة لم تلحظ أفعال الصلاة. تجول بعض نشطاء جبل الهيكل اليهود في الموقع بأقدام حافية، بما يتفق مع تفسيرهم للتقليد اليهودي في زمن الهيكلين اليهوديين، مما أثار اعتراضات إدارة الأوقاف. ومنعت السلطات الإسرائيلية في بعض الأحيان أفراد من نشطاء جبل الهيكل اليهود الذين انتهكوا مراراً القواعد ضد صلاة غير المسلمين في الموقع، بما في ذلك قادة حركة جبل الهيكل.

واستمر بعض أعضاء ائتلاف الكنيست والحكومة في دعوة الحكومة إلى تطبيق تقسيم قائم على فترات زمنية في جبل الهيكل/الحرم الشريف بحيث يتم تخصيص بعض الأيام أو الساعات للعبادة و/أو وصول اليهود أو صلاتهم، على غرار الترتيبات في المسجد الإبراهيمي/مقامات الأولياء في الخليل. نظمت لجنة الضغط في الكنيست لتعزيز الصلة اليهودية بجبل الهيكل برئاسة عضو الكنيست يهودا غليك ورئيسة الفصيل اليهودي عضوة الكنيست شولي معلم - رفايلي، مؤتمراً في ديسمبر / كانون الأول لحث الحاخامية الكبرى على إلغاء حكمها الديني الذي يحظر الزيارات اليهودية إلى حرم الشريف / جبل الهيكل. وواصل عضو الكنيست يهودا غليك وغيره من أعضاء حركة جبل الهيكل الدعوة إلى إلغاء حظر الوضع الراهن على صلاة غير المسلمين في الموقع، واصفاً إياه بأنه تقييد للحرية الدينية.

وواصلت الشرطة الإسرائيلية التدقيق مع غير المسلمين لمعرفة ما إذا كانت في حوزتهم متعلقات دينية. كان للشرطة الإسرائيلية السيطرة الحصرية على مدخل باب المغاربة - وهو المدخل الوحيد الذي يمكن لغير المسلمين عن طريقه دخول الحرم الشريف/جبل الهيكل- كما سمحت للزوار بالمرور عبر البوابة خلال ساعات الزيارة المحددة، مع أن الشرطة الإسرائيلية قامت أحياناً بتقييد هذا الدخول مشيرة إلى دواع أمنية. أقيمت الشرطة الإسرائيلية على نقاط تفتيش خارج بوابات أخرى للحرم الشريف/جبل الهيكل، لمنع غير المسلمين من دخول هذه المجالات الأخرى، ولكنها لم تنسق مع حراس الأوقاف في الداخل.

وواصلت دائرة الأوقاف تقييد وصول غير المسلمين الذين زاروا الحرم الشريف /جبل الهيكل من الدخول إلى قبة الصخرة والمسجد الأقصى. وقدمت أيضاً اعتراضات للشرطة الإسرائيلية بخصوص الزوار من غير المسلمين الذين يرتدون رموزاً وملابس دينية مثل شالات الصلاة اليهودية. وأخذت الشرطة الإسرائيلية أحياناً تلك الاعتراضات في الاعتبار و/أو فرضت قيوداً من تلقاء نفسها.

وقد كرر مسؤولو الأوقاف شكاوى العام الماضي بشأن ما قالوا إنه انتهاكات من قبل الشرطة الإسرائيلية لترتيبات الوضع الراهن فيما يتعلق بضبط الوصول إلى الحرم الشريف / جبل الهيكل والسلطات الإدارية لدائرة الأوقاف على الموقع. وقال مسؤولو الأوقاف إن الشرطة الإسرائيلية لم تنسق مع دائرة الأوقاف

بخصوص قرارات السماح للزوار من غير المسلمين بالوصول إلى الموقع أو لتقييد وصول فئات واسعة من المصلين المسلمين، أو أفراد فلسطينيين تشتهب الشرطة في أنهم قد يعرقلون الزيارات غير الإسلامية. وظل موظفو الأوقاف متمركزين داخل كل باب وعلى الساحة لكن مسؤولين قالوا أن موظفي الأوقاف كانوا قادرين على ممارسة دور مخفض فقط من الرقابة. وكان بإمكانهم الاعتراض على وجود أشخاص معينين، مثل الذين لا يرتدون ملابس محتشمة أو الذين يثيرون الشغب، لكنهم لم يمتلكوا السلطة الفعلية لإخراج مثل هؤلاء الأشخاص من الموقع. كما ذكر مسؤولو الأوقاف أن الشرطة الإسرائيلية طعننت في سلطة دائرة الأوقاف بتقييد إدارة الحرم الشريف / جبل الهيكل، وخاصة من خلال حظر البناء وإجراء إصلاحات للبنية التحتية. على سبيل المثال، منعت الشرطة دائرة الأوقاف من إجراء إصلاحات روتينية دون موافقة مسبقة وإشراف هيئة الآثار الإسرائيلية، ورفضت السماح بدخول معظم معدات الصيانة إلى الموقع، وفقاً لمسؤولي الأوقاف. وذكر مسؤولو الأوقاف أن هذه القيود أثرت على قدرة دائرة الأوقاف على إصلاح تسرب أنابيب المياه ومعالجة المشاكل الكهربائية داخل قبة الصخرة والمباني الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، منعت هذه القيود دائرة الأوقاف من متابعة ما يقرب من 20 مشروعاً رئيسياً للتجديد. وأفاد مسؤولو الأوقاف أيضاً أن الشرطة الإسرائيلية احتجزت في بعض الأحيان عمال الوقف أو طردتهم من الموقع ومن جوار الجماعات الناشطة اليهودية الزائرة.

ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام ودائرة الأوقاف، منعت السلطات الإسرائيلية في بعض الحالات أفراداً معينين من دخول الحرم الشريف/جبل الهيكل بما في ذلك النشطاء اليهود الذين سبق أن قامت الشرطة الإسرائيلية بإخراجهم من الموقع لانتهاكهم القواعد المتعلقة بصلاة غير المسلمين، ويعتقد المسلمون أنهم تصرفوا بعنف ضد زوار غير مسلمين للموقع، وشخصيات عامة تخشى السلطات من إشعالها للتوترات. خلال العام، واصل رئيس الوزراء ننتياهو إصدار تعليمات للشرطة بمنع حضور وزراء في الحكومة وأعضاء الكنيست من زيارة الحرم الشريف / جبل الهيكل. لكن للمرة الأولى منذ عام 2015، أمرت الشرطة بالسماح بزيارات أعضاء الكنيست ليوم واحد في 29 أغسطس / آب، وبعد ذلك سمح لعضو الكنيست يهودا غليك بزيارة الموقع في 25 أكتوبر / تشرين الأول، وفقاً لإدارة الأوقاف. وواصلت الشرطة الإسرائيلية فرض "قوائم سوداء" تحظر ما لا يقل عن 50 مسلماً من الرجال والنساء الذين اتهموا بمضايقات لفظية للزوار اليهود للموقع. وقالت الشرطة الإسرائيلية إن بعض المصلين المسلمين المحظورين اعترضوا على ما اعتبروه محاولات من نشطاء جبل الهيكل اليهود لكسر الوضع القائم الذي يحظر الصلاة غير الإسلامية في الموقع.

ومنعت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية في بعض الأحيان اليهود الإسرائيليين من زيارة المواقع الدينية اليهودية في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، لأسباب أمنية. قام فلسطينيون برشق الحجارة واشتبكوا مع أفراد الجيش الإسرائيلي المرافقين أثناء زيارات الجماعات اليهودية إلى قبر يوسف (الموجود في المنطقة أ) في نابلس في عدة أيام خلال العام. واستخدم الجيش الإسرائيلي الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين الفلسطينيين، وتأمين الموقع، و/أو إجلاء المصلين اليهود.

ووفقاً لقادة مسيحيين دينيين وسياسيين ومدنيين، استمرت مجموعة من العوامل في توفير قوة دفع لزيادة هجرة المسيحيين من القدس والضفة الغربية، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والقدرة المحدودة للجماعات المسيحية في منطقة القدس على التوسيع بسبب القيود المفروضة على البناء والتي تحتفظ بها البلدية في القدس أو السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج)؛ والصعوبات التي يواجهها رجال الدين المسيحيون في الحصول على تأشيرات وتصاريح إقامة إسرائيلية؛ والقيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على لم

شمل العائلات؛ وفقدان الثقة في عملية السلام، والصعوبات الاقتصادية الناجمة عن إنشاء الجدار الأمني وفرض القيود على التنقلات.

أعرب قادة دينيون مسيحيون في القدس عن قلقهم إزاء استمرار التراجع في عدد السكان المسيحيين في القدس، وعلى وجه الخصوص، حول رحيل العائلات المسيحية الفلسطينية الشابة، مما أثر على استدامة أبرشيات القدس على المدى الطويل. ولاحظ هؤلاء القادة المسيحيون أنه من بين حوالي 14,000 مسيحي يقيمون في القدس، كان الكثير منهم متزوجين فعلاً. وهكذا بقيت مجموعة المؤهلين للزواج محدودة، مما اضطر المسيحيين الفلسطينيين على البحث عن أزواج وزوجات في المجتمعات المسيحية القريبة من بيت لحم وبيت جالا ومجتمعات أخرى واقعة في الضفة الغربية. ومع ذلك، في عام 2003، أقر الكنيست قانوناً يقضي في معظم الحالات بتجميد عملية لم شمل الأسر المقيمة بصفة دائمة في القدس. على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، منع هذا الأمر الفلسطينيين المقيمين فعلياً بصفة دائمة في إسرائيل من الوصول إلى القدس الشرقية، وإمكانية العيش في القدس الشرقية مع أزواج من الضفة الغربية أو غزة، ومنع أطفالهم المولودين في غزة أو الضفة الغربية من الإقامة الدائمة في القدس. وصرح القادة المسيحيون بأن هذا الإجراء أجبر العديد من مسيحيي القدس والمسلمين على الانتقال إلى أحياء في القدس خارج الجدار الأمني الإسرائيلي، أو الضفة الغربية، أو الهجرة. الفلسطينيون الذين لا يغادرون القدس الشرقية بسبب هذه السياسة أو لأسباب أخرى يخاطرون بفقدان إقامتهم الدائمة ومزايا الرعاية الاجتماعية.

وفي حين أن إدارة الأراضي الإسرائيلية لم تتمكن بموجب القانون الإسرائيلي من تأجير الأراضي للأجانب، غير أنه في الواقع تم السماح للأجانب بالاستئجار إذا استطاعوا إثبات أنهم مؤهلون كيهود بموجب قانون العودة. إن تطبيق قيود إدارة الأراضي الإسرائيلية حدّ تاريخياً من قدرة السكان الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين في القدس ممن هم ليسوا من مواطني إسرائيل على شراء عقارات مبنية على أراضي الدولة، بما في ذلك في أجزاء من القدس الشرقية. ومع ذلك، تمكن في السنوات الأخيرة عدد متزايد من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية من الحصول على عقارات مبنية على أرض مملوكة لإدارة الأراضي الإسرائيلية.

وذكرت منظمات دينية توفر التعليم والرعاية الصحية، والإغاثة الإنسانية والخدمات الاجتماعية الأخرى أن الفلسطينيين في القدس الشرقية وحولها تواصلت تصريحاتهم بأن الجدار الأمني، لا سيما جنوب القدس في الضفة الغربية، أعاق عملهم. وذكر رجال دين أن الحاجز ونقاط التفتيش الإضافية قيدت الحركة بين كنائس وأديرة الضفة الغربية فضلاً عن حركة أتباع هذه الكنائس بين منازلهم وأماكن عبادتهم. واصل قادة مسيحيون القول بأن الجدار العازل أعاق مسيحيي بيت لحم من الوصول إلى كنيسة القبر المقدس في القدس. وقالوا أيضاً إنه جعل الزيارات إلى المواقع المسيحية في بيت لحم صعبة بالنسبة للمسيحيين الفلسطينيين الذين يعيشون على الجانب الغربي من الجدار. وأفاد الحجاج الأجانب وعمال الإغاثة الدينيون أيضاً بصعوبة أو تأخير الوصول إلى المواقع الدينية المسيحية في الضفة الغربية بسبب الجدار. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد ذكرت في وقت سابق أنها قامت ببناء الجدار كإجراء للدفاع عن النفس، وأنه كان فعالاً للغاية في منع وقوع هجمات في إسرائيل.

وذكر قادة مسيحيون في بيت لحم أن بناء الجدار الأمني أثر أيضاً على الجالية المسيحية المقيمة في المنطقة من خلال إعاقة النمو الاقتصادي والحد من الحركة المتعلقة بالعمل. وبالإضافة إلى ذلك، أكد سكان بيت لحم أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على السياحة، وهي القطاع الاقتصادي الرئيسي في بيت لحم. خلال العام،

كان معدل البطالة في بيت لحم الأعلى من بين مدن الضفة الغربية، وهو ما ذكرت المصادر بأنه عامل يدفع الكثير من الشباب المسيحي للهجرة.

في 25 سبتمبر/أيلول، أثار ممثلو الكنائس المسيحية الفلسطينية مخاوف أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف حول تأثير الجدار الأمني على المجتمع المسيحي في بيت جالا، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. يمر الجدار الأمني عبر وادي كريمزان على أرض تملكها 58 عائلة فلسطينية مسيحية، بالقرب من أحد الأديرة مع دير للراهبات ومدرسة تابعان له. وقد أدى بناء الجدار إلى تقييد وصول المزارعين إلى أراضيهم.

وتواجه الكنائس غير المعترف بها مثل شهود يهوه وبعض الجماعات المسيحية الإنجيلية، حظراً متواصلاً على أنشطتها التبشيرية، لكنها ذكرت أنها كانت قادرة على القيام بمعظم الوظائف الأخرى دون عوائق من قبل السلطة الفلسطينية، وفقاً للتقارير. ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية استمرت في رفض الاعتراف بوثائق الأحوال الشخصية القانونية الصادرة عن بعض هذه الجماعات غير المعترف بها، والتي قالت المجموعات إن ذلك جعل من الصعب بالنسبة لها تسجيل الأطفال حديثي الولادة تحت أسماء آبائهم أو لشخصين متزوجين. على سبيل المثال، أفاد شهود يهوه بأن السلطة الفلسطينية أصدرت شهادات ميلاد لأعضائها ولكنها لن تصدر تراخيص زواج، مما يدرج الأطفال المولودين لهؤلاء الزوجين على أنهم مولودون خارج إطار الزواج، الأمر الذي أدى إلى تعقيد دعاوى الميراث. ونصحت العديد من الكنائس غير المعترف بها الأعضاء من ذوي الجنسية المزدوجة بالزواج أو الطلاق في الخارج من أجل تسجيل الإجراء رسمياً في الموقع الثاني.

واصلت السلطة الفلسطينية تطبيق سياستها في تقديم الموضوعات للأئمة المطلوب منهم استخدامها في خطب الجمعة الأسبوعية في المساجد في الضفة الغربية ومنعتهم من بث تلاوات قرآنية من المآذن قبل الدعوة إلى الصلاة.

وواصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دفع تكاليف إنشاء المساجد الجديدة وصيانة حوالي 1,800 مسجداً، ودفع مرتبات معظم الأئمة الفلسطينيين في الضفة الغربية. وواصلت الوزارة أيضاً تقديم الدعم المالي المحدود لبعض رجال الدين المسيحيين والمنظمات الخيرية المسيحية.

وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية أزالت خاانة الديانة من بطاقات الهوية الفلسطينية في عام 2014، ظلت بطاقات الهوية القديمة قيد الاستخدام، حيث يتم إدراج حامل الهوية إما مسلم أو مسيحي.

واصلت الحكومة الإسرائيلية السماح لكل من المسلمين والمسيحيين بالصلاة عند الحائط الغربي، وهو مكان العبادة الأقرب إلى أقدس موقع في اليهودية، على الرغم من أن الشرطة في كثير من الأحيان حدثت من وصول الفلسطينيين إلى ساحة الحائط الغربي لأسباب أمنية، حسب قولها.

استمر الحظر الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على المواطنين الإسرائيليين ممن ليسوا في مهمة رسمية السفر إلى مناطق الضفة الغربية التي تقع تحت السيطرة المدنية والأمنية للسلطة الفلسطينية المنطقة (أ). وفي حين منعت هذه القيود بشكل عام الإسرائيليين اليهود من زيارة العديد من المواقع الدينية اليهودية، قام الجيش الإسرائيلي بتوفير مرافقة أمنية خاصة لليهود لزيارة المواقع الدينية في المنطقة (أ)، وخاصة قبر يوسف في نابلس - وهو موقع ذو أهمية دينية لليهود والمسيحيين والمسلمين والذي يقع بالقرب من مخيم بلاطة للاجئين. وقال بعض الزعماء الدينيين اليهود إن هذه السياسة منعت الإسرائيليين اليهود من زيارة العديد من المواقع الدينية اليهودية في الضفة الغربية، بما في ذلك قبر يوسف، لأنهم حرّموا من فرصة زيارة الموقع في

مناسبات غير مقررة أو بأعداد أكبر مما قد يسمح به عن طريق التنسيق مع الجيش الإسرائيلي. وقال مسؤولون في الجيش الإسرائيلي إن هناك حاجة إلى متطلبات تنسيق الزيارات اليهودية إلى قبر يوسف لضمان سلامة الإسرائيليين اليهود. في 25 يونيو / حزيران، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية 20 إسرائيلياً لمحاولتهم دخول قبر يوسف بشكل غير قانوني، دون تنسيق مسبق مع السلطات الإسرائيلية. وتم إطلاق سراح المشتبه بهم بكفالة. في 11 أكتوبر/تشرين الأول، اندلعت اشتباكات عندما رافقت قوات الأمن الإسرائيلية مجموعة من حوالي 1,000 من المصلين إلى قبر يوسف.

ووفقاً للقادة السياسيين الفلسطينيين المحليين والصحافة المحلية، واصلت السلطات الإسرائيلية منع الفلسطينيين من الوصول إلى قبر راحيل، وهو مزار في بيت لحم ذو أهمية دينية لليهود والمسيحيين والمسلمين ويخضع للسلطة الإسرائيلية في المنطقة (ج)، لكنها واصلت السماح بالوصول للزوار اليهود دون عوائق نسبياً. وأغلقت الشرطة الإسرائيلية الموقع أمام جميع الزوار يوم السبت، مراعاة للسبت اليهودي.

وواصل الجيش الإسرائيلي خلال العام إجراءات الحد من القدرة على الوصول إلى الحرم الإبراهيمي/مقام الأولياء في الخليل، وهو مكان آخر ذو أهمية بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين بوصفه قبر إبراهيم. واصل قادة المسلمين المعارضة العلنية، في تصريحات عبر وسائل الإعلام المحلية، لسيطرة الجيش الإسرائيلي على الوصول، مستشهدين باتفاقات أوصلو التي خولت إسرائيل والسلطة الفلسطينية المسؤولية على الموقع. وقيد الجيش الإسرائيلي مرة أخرى وصول المسلمين للموقع خلال 10 أيام تتزامن مع الأعياد اليهودية، كما قيد وصول اليهود خلال 10 أيام تتزامن مع الأعياد الإسلامية. وقيد الجيش الإسرائيلي وصول المسلمين عبر نقطة دخول واحدة مع تدقيق أمني إسرائيلي. سمح الجيش الإسرائيلي لليهود بالوصول إلى عدة نقاط دخول بدون فحص أمني. كما أغلق الجيش الإسرائيلي بشكل دوري طرقاً تقترب من الموقع، ومنذ عام 2001 أغلق بشكل دائم شارع الشهداء أمام المشاة الفلسطينيين، مشيراً إلى مخاوف أمنية. وكان باستطاعة المسلمين واليهود الصلاة في الموقع في نفس الوقت، ولكن في مساحات منفصلة. استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض إجراءات حظر متكررة على أذان المسلمين من المسجد الإبراهيمي، قائلة أنه يزج المستوطنين اليهود في المناطق المحيطة به، أو لأنه يشكل مخاوف أمنية. وانتقدت الحكومة الإسرائيلية منظمة اليونيسكو لإدراج مدينة الخليل القديمة في يوليو / تموز، بما في ذلك الحرم الإبراهيمي / مقامات الأولياء، كموقع للتراث العالمي مهدد بالانقراض في الأراضي الفلسطينية. وذكر الإسرائيليون أن موافقة اليونيسكو على اقتراح فلسطيني بالاعتراف بالخليل كموقع تراثي هو محاولة متعمدة لتقليل الروابط اليهودية والإسرائيلية في الموقع.

وظلت المواد الدينية غير المتسامحة والمعادية للسامية تظهر في وسائل إعلام السلطة الفلسطينية الرسمية. في يوليو / تموز، بث تلفزيون السلطة الفلسطينية مقطع فيديو يصف اليهود الإسرائيليين بـ "الأشرار" و "الشياطين"، ويمجد المقاومة المسلحة. في أعقاب إعلان حكومة الولايات المتحدة الصادر في 6 ديسمبر/كانون الأول بخصوص القدس، ظهر برنامج تلفزيوني رسمي للسلطة الفلسطينية يحتوي على قصيدة تحتوي على لغة معادية للسامية. وتضمن برنامج فيديو آخر تم بثه على تلفزيون السلطة الفلسطينية في ديسمبر/كانون الأول أطفالاً يقولون أن اليهود سموا الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

وزعمت منظمات المجتمع المدني أن هناك محتوى إشكالياً في الكتب المدرسية الفلسطينية، بما في ذلك الأمثلة ذات النزعة العسكرية والاتهامية غير المناسبة والموجهة ضد إسرائيل، فضلاً عن غياب اليهودية إلى جانب المسيحية والإسلام عند مناقشة الدين.

وأفادت الشرطة الإسرائيلية وقوات الدفاع الإسرائيلية بالتحقيق في الحالات المعروفة للهجمات ذات الدوافع الدينية والقيام بالاعتقالات حيثما أمكن. في يونيو / حزيران، اتهمت الحكومة الإسرائيلية الحاخام يوسف إيلتزر، وهو حاخام في مستوطنة بالضفة الغربية، بالتحريض على العنف ضد الفلسطينيين. وشارك إيلتزر أيضاً في تأليف كتاب "توراة الملك" المثير للجدل، والذي يحاول تبرير قتل غير اليهود في ظروف معينة باستخدام مصطلحات دينية. وفي ديسمبر / كانون الأول، حكمت محكمة إسرائيلية على ألياز فاين، من سكان مستوطنة يتسهار، بخدمة مجتمعية لمدة خمسة أشهر بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تدعو إلى أعمال عنف ضد الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين. وأصدرت المحكمة حكماً على فاين بالسجن لمدة 10 أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة 2,000 شيكل (575 دولار) بسبب تعليقات أدلت بها في منتدى عبر البريد الإلكتروني، حيث فكر سكان يتسهار بتمعن في شرعية مهاجمة جنود الجيش الإسرائيلي وحتى قتلهم "في ظروف معينة" بموجب الشريعة اليهودية. عموماً، ومع ذلك، واصلت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام القول إن الاعتقالات المتعلقة بالجرائم ذات الدوافع الدينية ضد الفلسطينيين نادراً ما أدت إلى توجيه الاتهامات والإدانات. كما أفادت منظمة بيش دين الإسرائيلية غير الحكومية أن الضحايا الفلسطينيين يخشون بوجه عام من الانتقام من جانب الجناة أو شركائهم. وقد زاد هذان العاملان من إحجام الضحايا الفلسطينيين عن تقديم شكاوى رسمية، وفقاً لمنظمة بيش دين. ورداً على هذه التقارير، ذكرت الحكومة الإسرائيلية أن الوحدة الخاصة التي أقامتتها في عام 2013 في الضفة الغربية لمكافحة الجرائم القومية لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالأدلة. وشملت هذه التحديات تأخيرات طويلة قبل تقديم الفلسطينيين للشكاوى، وتقديم شكاوى من قبل منظمات غير حكومية بدلاً من المدعين، وعدم تعاون الشهود، وتحديات في التنسيق مع السلطة الفلسطينية. وأفادت الحكومة الإسرائيلية أن هذه الوحدة فتحت 142 قضية وقدمت 66 لائحة اتهام جديدة في عام 2017.

واستمرت المنظمات غير الحكومية التي تراقب الممارسات الحفرية في القدس والضفة الغربية في تأكيدها بأن سلطة الآثار الإسرائيلية، وهي هيئة حكومية إسرائيلية، استغلت الاكتشافات الحفرية للمعالم الأثرية التي تعزز مطالبات اليهود بمدينة القدس بينما تجاهلت اكتشافات حفرية أخرى ذات أهمية تاريخية للديان الأخرى أو احتياجات السكان الفلسطينيين في هذه المواقع. في مارس / آذار، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية حكماً ضد التماس قدمته منظمة "عميق شافيه"، وهي منظمة إسرائيلية أثرية غير حكومية مقرها القدس، تسعى إلى إبطال إعلان وزارة الخدمات الدينية الإسرائيلية عن أنفاق الحائط الغربي كموقع مقدس خاص حصرياً باليهود، لأن عمليات التنقيب عثرت أيضاً على كنيسة مسيحية ومدرسة إسلامية ومبان إسلامية تعود للعصر المملوكي. ورفضت المحكمة الالتماس، لكن حكمت بأن وزارة الشؤون الدينية ومؤسسة تراث الحائط الغربي يجب أن تضمن أن تلك الأقسام من الأنفاق هي ذات أهمية للمسلمين والمسيحيين وأنه يتعين إدارتها بشكل مناسب لحماية الآثار وضمان الوصول إليها وتمكين أعضاء الديانات الأخرى من العبادة فيها. بموجب قانون الآثار الإسرائيلي، تتطلب عمليات التنقيب في موقع مقدس موافقة لجنة وزارية تضم وزير الثقافة ووزير العدل ووزير الشؤون الدينية. واستناداً إلى هذا الحكم، قدمت منظمة "عميق شافيه" التماساً آخر إلى محكمة العدل العليا في يونيو / حزيران تطالب فيه بوقف عمليات حفر أنفاق الحائط الغربي ريثما يتم الحصول على الموافقات اللازمة من جانب اللجنة الوزارية. وواصلت مؤسسة تراث الحائط الغربي تشجيع الحفريات الأثرية الجارية بالقرب من الحائط الغربي، بما في ذلك الأنفاق التي تقع تحت حي المسلمين في البلدة القديمة، حيث قالت إدارة الأوقاف إنهم يغيرون المشهد الديني في المنطقة المحيطة بالحرم الشريف/جبل الهيكل.

واحتفظت الحكومة الإسرائيلية بلوائحها السابقة بشأن إصدار التأشيرات للأجانب للعمل في القدس والضفة الغربية، والتي قالت مؤسسات مسيحية إنها أعاققت عملها من خلال منع العديد من رجال الدين الأجانب من

الدخول والعمل. واصلت الحكومة الإسرائيلية تقييد التأشيرات الممنوحة لرجال الدين المسيحيين العرب الذين يخدمون في الضفة الغربية أو القدس بالدخول لمرة واحدة، حيث قال قادة الرعية المحلية في الضفة الغربية بأن ذلك أدى إلى تعقيد السفر الضروري إلى مناطق أخرى خاضعة لسلطتهم الرعوية خارج الضفة الغربية أو القدس، مثل الأردن. وقال رجال دين وراهبات، وعمال آخرون في الحقل الديني من دول عربية إنهم لا يزالون يواجهون تأخيرات طويلة قبل الحصول على تأشيرات، كما أفادوا برفض متكرر لطلبات الحصول على تأشيرة الدخول. صرحت الحكومة الإسرائيلية أن التأخير في منح التأشيرات أو رفض منحها يعودان إلى المعالجة الأمنية. وأعرب مسؤولون من كنائس متعددة عن مخاوفهم من أن طالبي التأشيرة غير العرب ومقدمي طلبات تجديد التأشيرة يواجهون أيضاً تأخيرات طويلة.

ووفقاً لبعض مسؤولي الكنيسة، واصلت إسرائيل منع بعض رجال الدين المسيحيين العرب من دخول غزة، بمن فيهم الأساقفة وغيرهم من كبار رجال الدين الراغبين في زيارة رعاياهم أو أعضاء الكنائس التابعين لسلطتهم الرعوية. وسهلت إسرائيل زيارات رجال الدين بما في ذلك أساقفة من دول غير عربية إلى غزة في مناسبات متعددة، بما في ذلك وفود من أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب أفريقيا.

وبحلول نهاية العام كان هناك ثلاثة مسيحيين على رأس ثلاث وزارات تابعة للسلطة الفلسطينية (المالية والاقتصاد والسياحة).

الانتهاكات من قبل القوى الأجنبية والجهات الفاعلة من غير الدول

كانت حماس، وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وجماعات مسلحة وإرهابية أخرى ناشطة في غزة. وظلت حماس متمسكة بالسيطرة السياسية الفعلية.

قامت حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، ومجموعات متطرفة أخرى، بنشر مواد معادية للسامية، وحرّضت على العنف عبر قنوات الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك خلال التجمعات والمناسبات الأخرى. في يناير / كانون الثاني، شارك الآلاف من نشطاء ومؤيدي حماس في مظاهرة نظمت في مخيم جباليا للاجئين في غزة للاحتجاج ضد إسرائيل وأشدوا بهجوم الدهس الإرهابي في القدس الذي أودى بحياة أربعة من جنود الجيش الإسرائيلي. وفي إلقائه كلمة في المسيرة، عبر مسؤول من حماس عن دعمه "لكل جهادي ينفذ هجوماً يضع حداً لأفعال العدو الصهيوني".

كما واصلت حماس فرض قيود على سكان غزة على أساس تفسيرها للإسلام والشريعة.

وأفادت جماعات مسيحية أن حماس كانت عموماً متسامحة مع الأقلية المسيحية الصغيرة في غزة، ولم تفرض على المسيحيين الالتزام بالشريعة الإسلامية. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، استمرت حماس في عدم التحقيق أو الملاحقة القضائية لحالات التمييز الديني التي تحصل في غزة، بما في ذلك ما أفادت به تقارير عن التحيز ضد المسيحيين في التوظيف في القطاع الخاص وفي تحقيقات بخصوص مضايقة الشرطة للمسيحيين.

واستمر بعض الطلاب المسلمين في حضور المدارس التي تديرها المؤسسات المسيحية أو المنظمات غير الحكومية في غزة.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

وقعت حوادث عنف مميتة قال الجناة إنها مبررة جزئياً على الأقل لأسباب دينية. ولأن الدين والانتماءات الإثنية أو القومية غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من أعمال العنف هذه بأنها تستند إلى الهوية الدينية فقط. وشملت الإجراءات القتل والاعتداءات الجسدية واللفظية على المصلين ورجال الدين، وتخريب المواقع الدينية. وحدثت مضايقات أيضاً من جانب أفراد إحدى الجماعات الدينية لجماعة أخرى، وضغوط اجتماعية للبقاء داخل الجماعة الدينية التي ينتمي إليها الشخص، ومواد معادية للسامية في وسائل الإعلام.

في يونيو / حزيران، وصل ثلاثة مهاجمين فلسطينيين مسلحين إلى بوابة دمشق القديمة، وقام أحد المهاجمين بطعن وقتل ضابطة شرطة الحدود هداس ملكا. وفي 21 يوليو / تموز قام فلسطيني بطعن وقتل ثلاثة مواطنين إسرائيليين - أب وابنه وابنته - في مستوطنة حلميش بالضفة الغربية. قبل ارتكاب الهجمات، أشار بعض هؤلاء المهاجمين على وسائل التواصل الاجتماعي إلى دوافع دينية محددة. على سبيل المثال، قبل الهجوم على حلميش، علق المعتدي على الفيسبوك بأنه سيتخذ إجراءات "للدفاع" عن الحرم الشريف / جبل الهيكل. واعتقلت السلطات الإسرائيلية المعتدي، وهدمت منزله في 16 أغسطس/آب.

وقام فلسطينيون بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، وارتكبوا أعمال عنف أخرى ضد الزوار اليهود لقبر يوسف في نابلس. في 29 أغسطس / آب، أطلق الجيش الإسرائيلي النار على اثنين من الفلسطينيين وأصابهما بجروح بينما كان الجنود يوفرون الحماية لمجموعة من المصلين اليهود يزورون موقع قبر يوسف المقدس، حسبما ذكرت وسائل الإعلام الفلسطينية. وأكد الجيش الإسرائيلي أنه خلال الحادث، حدد الجنود "المشتبه به المسلح وأطلقوا النار عليه".

ووفقاً لتقارير إعلامية متعددة، قامت الجماعات اليهودية بمضايقة ومهاجمة فلسطينيين مسلمين ومسيحيين. وواصلت المنظمة الإسرائيلية اليهودية لاهافا المناهضة للاندماج الاحتجاج على العلاقات الاجتماعية والعاطفية بين اليهود والفلسطينيين، وأطلقت تصريحات مناهضة للمسيحيين والمسلمين، وأفيد بأنها اعتدت على فلسطينيين في القدس الغربية. ووضعت الشرطة الإسرائيلية زعيم حزب لاهافا، بننزي غوبشتاين، قيد الإقامة الجبرية في 22 أكتوبر / تشرين الأول، بعد ادعاءات بأنه أطلق تهديدات ضد عرب تربطهم علاقات عاطفية مع نساء يهوديات. وحكمت محكمة الصلح في القدس على غوبشتاين بخمسة أيام قيد الإقامة الجبرية. ومن بين 14 عضواً آخر من أفراد المجموعة الذين اعتقلوا في نفس الوقت لتوجيه تهديدات مماثلة، مددت المحكمة الإقامة الجبرية لمدة يومين اثنين، وأفرجت عن الـ 12 الباقين وفقاً لتقارير إعلامية باللغة العبرية. وطبقاً لجماعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المحلية، نادراً ما قامت السلطات الإسرائيلية بمقاضاة الهجمات اليهودية ضد المسلمين والمسيحيين بنجاح، وفشلت في فتح تحقيقات أو إغلاق القضايا لعدم توفر أدلة كافية.

وقال رجال دين مسيحيون محليون إن بعض اليهود الإسرائيليين في القدس استمروا في الانتهاكات غير الجسدية، بما في ذلك الشتائم والبصق. وغالباً ما وقعت هذه الحوادث في البلدة القديمة، وبالقرب من المكان المقدس المشترك "العلية" (وهو موقع العشاء الأخير (التعدي)/قبر داود بالقرب من البلدة القديمة).

ووفقاً لشهود يهود ومسيحيين إنجيليين، عارضت جماعات مسيحية قائمة جهودهم في الحصول على اعتراف رسمي من السلطة الفلسطينية بسبب نشاطهم التبشيري.

واستمر اليهود المؤيدون للوصول إلى وأداء الطقوس الدينية في موقع الحرم الشريف/ جبل الهيكل، مثل العودة إلى الجبل، وأمناء جبل الهيكل ومعهد الهيكل، في الدعوة إلى زيادة وصول اليهود للموقع وأداء الصلاة فيه، على الرغم من استمرار الحاخامات الأرثوذكس في تثبيط الزيارات اليهودية للموقع في حين أن معظم الحاخامات الأرثوذكس المتشددين وبعض الحاخامات الأرثوذكس الدينيين الوطنيين استمروا في تثبيط الزيارات اليهودية. كما استمرت بعض الجماعات اليهودية في المطالبة بتدمير قبة الصخرة والمسجد الأقصى ليتسنى بناء هيكل يهودي ثالث. وواصلت الجماعات السياسية والدينية في الضفة الغربية وغزة دعوة الأعضاء إلى "الدفاع" عن المسجد الأقصى.

ووفقاً لمصادر فلسطينية واصلت معظم العائلات المسيحية والمسلمة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة الضغط على أبنائهم، وخصوصاً بناتهم، للزواج من نفس جماعاتهم الدينية. وواجه الأزواج الذين تحدوا تلك الأعراف المجتمعية، خصوصاً بين الفلسطينيين المسيحيين أو المسلمين الذين تزوجوا من يهود، معارضة كبيرة من المجتمع والأسرة. وكانت الأسر تتبرأ أحياناً من الفتيات المسلمات والمسيحيات اللاتي يتزوجن من رجال من غير دينهن.

وواصلت وسائل الإعلام الفلسطينية المستقلة بث برامج معادية للسامية. ومجدت مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية الهجمات ضد اليهود الإسرائيليين، مشيرة إلى المهاجمين بأنهم "شهداء".

ووفقاً للصحافة المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي، واصل بعض المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية تبرير هجماتهم على الممتلكات الفلسطينية، مثل اقتلاع أشجار الزيتون الفلسطينية أو شن هجمات "تدفيع الثمن" (الجرائم ضد الممتلكات وأعمال العنف من قبل جماعات يهودية، الموجهة ضد المسلمين والمسيحيين والفلسطينيين)، حسب الضرورة دفاعاً عن اليهودية.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية ودورها

خلال زيارة إلى بيت لحم في مايو / أيار، دعا الرئيس ترامب علناً إلى "عالم أكثر سلاماً وأمناً وأكثر تسامحاً". والتقى موظفون من القنصلية العامة الأمريكية في القدس مع مسؤولين فلسطينيين لمناقشة التسامح الديني. وشملت هذه المناقشات طلبات مستمرة لحذف مواد ذات طابع غير متسامح دينياً وعبارات تمجد العنف من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي. وخلال اللقاءات مع الهيئات الدينية الفلسطينية، ناقش مسؤولو القنصلية الأمريكية العامة أيضاً التسامح الديني بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل تصورات القادة الدينيين المسلمين بخصوص التغييرات الضارة بالوضع الراهن للمواقع الدينية، بما في ذلك المخاوف من القيود الإسرائيلية على وصول المسلمين إلى الحرم الشريف / جبل الهيكل. وقد أعرب مسؤولو القنصلية العامة أيضاً عن قلقهم إزاء قرارات اليونسكو التي ترعاها السلطة الفلسطينية والتي تقلل من أو تتجاهل الصلة التاريخية والدينية اليهودية بالحرم الشريف/ جبل الهيكل والحائط الغربي وكذلك بالخليل والحرم الإبراهيمي / مقامات الأولياء. وأثار موظفو القنصلية العامة مع السلطات المحلية وجهات النظر وبواعث القلق التي أعربت عنها كل من الأغلبية والأقليات الدينية. وفي لقائهم مع مسؤولي السلطة الفلسطينية، اعترض مسؤولو القنصلية العامة على حالات مثل مواد التعصب ومعاداة السامية في وسائل إعلام السلطة الفلسطينية ووسائل إعلام حركة فتح ووسائل التواصل الاجتماعي وكذلك مواد غير لائقة في الكتب المدرسية الفلسطينية.

خلال الزيارة التي قام بها في أكتوبر / تشرين الأول، التقى المستشار الخاص للأقليات الدينية في الشرق الأدنى وجنوب آسيا الوسطى مع السياسيين وقادة المجتمع الديني والمدني المحلي لمناقشة التسامح الديني،

ومعاداة السامية، والعلاقات بين الأديان، والحاجة إلى التعاون ضد التعصب الديني. كما التقى بمجموعة واسعة من القادة الدينيين والاجتماعيين والسياسيين المسيحيين لمناقشة العوامل الرئيسية التي تدفع بالهجرة المسيحية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، التقى المستشار الخاص مع فلسطينيين محليين للاستماع إلى مخاوفهم من أن بناء الجدار الأمني الإسرائيلي في وادي كريمة حال دون الوصول إلى الدير الكاثوليكي والمدرسة والأراضي الزراعية بالقرب من بيت جالا وبيت لحم وكذلك مع ممثلي الكنائس غير المعترف بها من قبل السلطات الفلسطينية.

والتقى القنصل العام وموظفو القنصلية العامة بانتظام مع ممثلي طيف كبير من الجماعات الدينية من القدس والضفة الغربية، وفي قطاع غزة كلما أمكن. وشمل ذلك عقد اجتماعات مع مسؤولي الأوقاف والزعماء المسلمين في القدس وفي جميع أنحاء الضفة الغربية؛ واجتماعات مع حاخامات الأرثوذكس وحاخامات الأرثوذكس المتشددين وحاخامات إصلاحيين، وأيضاً مع ممثلين عن مختلف المؤسسات اليهودية؛ وإجراء اتصالات منتظمة مع قادة مجلس المؤسسات الدينية في الأراضي المقدسة (مجموعة مشتركة بين الأديان لتعزيز التواصل والاحترام بين المجتمعات الدينية) والبطريركيات الأرثوذكسية اليونانية، واللاتينية (الروم الكاثوليك)، والأرمنية الأرثوذكسية؛ وعقد اجتماعات مع راعي الكرسي الرسولي في الأراضي المقدسة، وقادة الكنائس الأنغليكانية واللوثرية، وقادة الجماعات المسيحية الإنجيلية. وشملت اللقاءات نقاشات حول بواعث قلق الجماعات الدينية بخصوص التسامح الديني وإمكانية الوصول إلى المواقع الدينية، واحترام رجال الدين، والهجمات على المواقع الدينية ودور العبادة. وتحدث مسؤولو القنصلية العامة إلى المسيحيين المحليين الذين أعربوا عن قلقهم بشأن إعاقة وصولهم إلى أراضيهم الزراعية وديرهم المحلي بسبب بناء الجدار الفاصل الإسرائيلي في وادي كريمة، وإلى مسؤولي الأوقاف الذين يراودهم القلق بشأن تقييد الشرطة الإسرائيلية لوصول المسلمين إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل ومشاريع الترميم برعاية دائرة الأوقاف هناك.